دور مطبعة الدولة فى إثراء النشر الحكومى مع التركيز على الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية فى مصر*

د. منى فاروق على محمد

مدرس بقسم المكتبات والمعلومات – جامعة حلوان

مستخلص

تتناول هذه الدراسة مفهوم النشر الحكومى و وظائفه والمؤسسات القائمة على أداء هذه الوظائف . وذلك من أجل بيان الموقع التي تحظى به مطبعة الدولة في منظومة النشر الحكومي .ثم تتناول الدراسة وظائف مطبعة الدولة من خلال دراسة نماذج لهذه المطبعة فى بعض دول العالم للوقوف على المعايير التى يمكن من خلالها تقييم وظائف المطبعة الحكومية فى مصر المتمثلة فى الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . وأخيراً يتم استعراض وتقييم الوظائف التى تقوم بها الهيئة فى ضوء تلك المعايير .

Abstracts

This study deals with the concept of government publishing and its functions and institutions based on the performance of these functions. In order to statement the site which enjoys Press State in system deployment government.

Then study addresses the functions Press State through the study of models for this printing press in some countries of the world to stand up to the standards which we can assess the functions of government printing press in Egypt represented in the General Organization for presses princely. Finally is the review and assessment functions carried out by the Commission in the light of those criteria.

أولاً : النشر الحكومى : المفهوم والوظائف :

١. مفهوم النشر الحكومى :

إن الإتاحة العامة للمعلومات الحكومية وظيفة حيوية وضرورية يجب أن تمارسها الحكومة الديمقراطية . فهذه الإتاحة إلى جانب أنها توفر للحكومة نفسها بيانات ومعلومات عن الوظائف التى تقوم بها ، فهى توفر للشعب البيانات والمعلومات التى تعكس الأنشطة والعمليات المُمارسة من قبل الحكومة ، مما يساعد على تنمية وتدعيم وجهات النظر والآراء والمناقشات بين أفراد الشعب ، فيصبح لهم دور فعال فى تقييم وتقويم وظائف الحكومة [١].

---

* هذه الدراسة جزء من دراسة بعنوان "دور المطبعة الأميرية فى نشر وتوزيع المطبوعات: دراسة حالة" إعداد منى فاروق على ،إشراف شعبان عبد العزيز خليفة ، سهير محفوظ أطروحة ماجستير-جامعة حلوان.كلية الآداب. قسم المكتبات والمعلومات.٢٠٠٣.

هذه الإتاحة يمكن لها أيضاً أن تُخضع أفراد الشعب للقرارات والقوانين والتشريعات الصادرة عن الحكومة فتساعد على تطبيقها وتنفيذها [٢]. كما يمكن للقارئ العام والمتخصص الإطلاع على نتائج الدراسات العلمية والاقتصادية والإحصائية والتاريخية من خلال الإتاحة العامة للمعلومات الحكومية[٣].

وترتبط هذه الإتاحة ارتباطا وثيقاً بنشر المطبوع الحكومى الذى يعد أقدم وأبرز شكل ظهرت من خلاله المعلومات الحكومية . وعلى الرغم من التطورات التكنولوجية التى خلقت أشكال جديدة من أوعية المعلومات ، وانعكاس ذلك على نشر وإتاحة المعلومات الحكومية ، إلا أن المطبوع الحكومى كان ولا يزال المصطلح الشائع الذى يعبر عن المعلومات التى تصدر عن الحكومة وتُتاح لعامة الشعب . وقد صدرت عدة تعريفات للمطبوع الحكومى ، يمكن أن نُورد أحدثها وأعمها وهو التعريف الدولى الصادر عن الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات (إفلاIFLA)) الذى صدر فى عام ١٩٨٢م . وقد أستخدم صفة مساوية لصفة الحكومية وذلك على النحو التالى :

١. المطبوع الرسمى هو أى مادة منتجة بالاستنساخ أو بأى طريقة أخرى ، صادرة عن هيئة يُكون كياناً رسمياً ، وتُتاح لجمهور أوسع من هذا الكيان .

٢. الكيان الرسمى هو:

أ. أية سلطة تشريعية للدولة ، أو اتحاد ولايات فيدرالى ، أو لإقليم، أو لولاية ، أو لإدارة إقليمية أو محلية ، أو تقسيمات إدارية أخرى.

ب . أية هيئة تنفيذية للدولة ، أو لاتحاد ولايات فيدرالى ، أو لإقليم، أو لولاية ، أو لإدارة إقليمية ، أو محلية ، أو تقسيمات إدارية أخرى.

ج . أى محكمة للعدل .

د . أية منظمة أخرى تكون قد أُنشئت من جانب كيان رسمى ، كما فى (أ،ب،ج) سابقاً، وتحتفظ بروابط مستمرة مع هذا الكيان، سواء من خلال التمويل المباشر أو من خلال التركيب الإدارى أو المسئولية المحاسبية .

هـ . أية منظمة ينتمى أعضاؤها إلى أى من الفئات الأربعة السابقة ، متضمنة المنظمات بين الحكومات ، على أن يعتبر الكيان رسمياً فى الدول المعنية.

٣. يُحدد المطبوع الرسمى تبعاً لحالة مصدر النشر ، بصرف النظر عن موضوع المطبوع ، أو الشكل المادى[٤].

ومن هذا التعريف يتضح أن المطبوع الحكومى يمكن أن يُنتج بطرق استنساخ مختلفة ، مما يدل على إمكانية تعدد أشكال الأوعية التى تحمل المعلومات الحكومية، سواء أكانت مصغرات فيلمية أو مواد سمعية وبصرية أو أقراص مليزرة أو إتاحتها من خلال قواعد وشبكات المعلومات. على أن تكون هذه الإتاحة غير قاصرة على الهيئات المنتجة لها ، وإنما يجب أن تكون هذه المعلومات صالحة للتداول والإتاحة العامة . أما الهيئات المنتجة للمعلومات فقد حددها التعريف فى السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية داخل الدولة والمنظمات التى تنبثق عنهم وترتبط بهم . كما أن المنظمات الدولية التى ينتمى أعضاؤها إلى أية سلطة من السلطات الثلاثة السابقة تعتبر أيضاً هيئات منتجة للمعلومات الحكومية . أما أنواع المطبوعات الحكومية فيمكن التعرف عليها من خلال التقسيم الذى وضعه " توماس شو Tomas Show " للمطبوعات الحكومية . وفيما يلى هذا التقسيم : -

١- التقارير الإدارية.
٢- تقارير الإحصاءات.
٣- تقارير لجنة أو وكالة حكومية مفوضة.
٤- تقارير التحقيق والبحث العلمى.
٥- مشروعات القوانين والقرارات.
٦- الإصغاء لوجهات النظر وسماعها.
٧- سجلات المحاضر والإجراءات الرسمية.
٨- القوانين ومجموعة النصوص والوثائق والنظام الأساسى للقانون والدستور.
٩- الحكام والقرارات والآراء.
١٠- القواعد والنظم والأدلة الحولية.
١١- التوجيهات والسجلات.
١٢- الببليوجرافيات والقوائم.
١٣- المعلومات الوصفية والعامة.
١٤- الدوريات.
١٥- طباعة البيانات الحكومية التى تُعد للنشر بالصحف.
١٦- الخرائط والرسوم البيانية والجداول.

١٧- الأفلام والمواد البصرية الأخرى[٥].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فئتين من المطبوعات تصدر عن الهيئات الحكومية ، إلا أنهما لا تخضعا لمفهوم المطبوع الحكومى وهما :-

١- مطبوعات تشتمل على معلومات إلا أنها غير قابلة للتوزيع مثل :-

- الأوامر الإدارية والتقارير الداخلية.
- أعمال الطبع والتصوير الطارئة.
- بطاقات التهانى والدعوات وبرامج الزيارات.
- الرسائل.
- الخرائط والرسوم البيانية التى تنتجها وزارة الطاقة والدفاع والأجهزة الأمنية بالدولة[٦].

٢- مطبوعات لا تشتمل على معلومات إلا أنها قابلة للتوزيع :-

وهى ما يطلق عليها" Business Forms" أو " Blank Book Work " ، وتصدر هذه المطبوعات عن إدارات الحكومية وهى عبارة عن نماذج لكل نوع منها شكل موحد متفق عليه ، وتشتمل على خانات فارغة يتم ملؤها بالبيانات والمعلومات اللازمة من قبل الإدارة الحكومية أو الجمهور. وتمثل أهمية كبيرة لسير العمل الحكومى بشكل موحد . وغالباً ما تكون موثقة بشعار الدولة أو الإدارة الحكومية لمنع التزوير والتقليد وذلك مثل : أذون الدفع والصرف ، شهادات الميلاد ، البطاقات الشخصية ، عقود الزواج ، السجلات ، الاستمارات...الخ[٧].

وهكذا يمكن وضع مفهوماً للنشر الحكومى بناءاً على الربط بين مفهوم النشر العام الذى يتضمن الحلقات الثلاثة : التأليف والإنتاج والتوزيع ، وبين أهداف المعلومات الحكومية وماهيتها وفئاتها ، فيصبح هذا المفهوم كالتالى :

النشر الحكومى هو : تأليف وإنتاج وتوزيع المعلومات الحكومية التى تعكس الأنشطة والسياسات المختلفة للكيانات الحكومية المحلية والدولية ، على أن تصلح هذه المعلومات للإتاحة العامة.

٢- وظائف النشر الحكومى :

أ- التأليف :

تعتبر المعلومات الحكومية التى ألفتها وأعدتها أى جهة حكومية معلومات أولية وأصيلة لايمكن الحصول عليها من أى جهة أخرى حتى وإن كانت جهة حكومية مثلها

خاصةً البيانات الإحصائية [٨]. ومن خلال التعريف السابق للمطبوع الحكومى يتبين أن القائمين على التأليف لهذه المعلومات داخل الدولة هم السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية ، وما ينبثق عنهم ويرتبط بهم من هيئات . وإن كانت السلطة التنفيذية عادةً ما تتفوق على السلطتين الأخيرتين فى تأليف المعلومات الحكومية[٩]. وعلى المستوى الدولى يقوم بالتأليف المنظمات التى تضم أعضاء ينتموا إلى السلطات الثلاثة السابقة .

كما يمكن اعتبار الكيانات التالية كيانات حكومية تقوم بالتأليف ، وذلك تبعاً للممارسة المتبعة فى الدولة :

- الجامعات .
- الجمعيات العلمية والأكاديميات.
- الجمعيات الصناعية والتجارية والغرف التجارية .
- المكتبات والمتاحف والمعارض الفنية.
- مؤسسات الأبحاث المستقلة التى لتتلقى دعماً مباشراً من الأموال العامة.
- المشروعات المؤممة والبنوك والشركات العامة ، والكيانات القانونية الأخرى التى أنشئت لتخرج جهوداً صناعية أو إنتاجية[١٠].ويمكن أن يتم التأليف داخل الهيئة نفسها ، كما يمكن للهيئة أن تكلف فرداً أو هيئة أو جماعة خارجها بالتأليف والإعداد بناءاً على البيانات والمعلومات المستقاة من داخل الهيئة [١١]. وهذا التأليف قد يحدث بشكل دورى أو تتابعى كما هو الحال فى إعداد الدوريات والمسلسلات، والكتب والكتيبات والمذكرات والنشرات والتقارير الدورية ، وميزانيات الأعوام المالية ، ومضابط جلسات مجلسى النواب والشيوخ. أو قد يحدث بشكل غير دورى كما هو الحال فى وضع القوانين والقرارات والتشريعات ، وإعداد البحوث المتخصصة والتقارير الفنية ، ومطبوعات وزارة التربية والتعليم والجامعات

ب – الإنتاج (التصنيع) :

رغم أن الشكل المطبوع هو أقدم وأبرز وسيط مادى يحمل المعلومات الحكومية ، إلا أنه فى ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة أصبح هناك وسائط أخرى تشترك مع المطبوع فى حمل المعلومات الحكومية . فقد أتجه كثير من الناشرين الحكوميين فى أنحاء العالم إلى إنتاج المعلومات الحكومية فى شكل مصغرات فيلمية أو أقراص مرنة أو أقراص مليزرة . كما أن كثيراً من دول العالم وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية قد اتجهت

إلى إتاحة معلوماتها الحكومية على الخط المباشر من خلال شبكة الإنترنت . ولا تظهر التعددية فى شكل الوسيط فحسب ، بل تظهر أيضاً فى الجهات القائمة على إنتاج وتصنيع هذا الوسيط ، حيث يمكن أن يتم الإنتاج والتصنيع عن طريق الجهات الآتية :

الهيئة الحكومية :

تتولى بعض الهيئات الحكومية إنتاج المعلومات التى قامت بتأليفها وإعدادها عن طريق المطبعة الملحقة بها وذلك فى حالة إنتاج الوعاء المطبوع ، ففى مصر على سبيل المثال أصبح لكثير من الوزارات مطابع خاصة ملحقة بها مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة الداخلية ، حيث تقوم المطبعة التابعة للوزارة بإنتاج كل أو بعض المطبوعات الصادرة عنها وذلك تبعاً لإمكانياتها وقدراتها الإنتاجية . كما يمكن للهيئة الحكومية أن تقوم ببعض مراحل الإنتاج مثل القيام بمرحلة التجهيز للطباعة فقط وذلك كما يحدث بوزارة البحث العلمى ووزارة المالية بنيوزيلندة :

Department of Scientific and Industrial Research / Treasury The

حيث تقوم هاتان الهيئتان بعمليات التصميم والتجهيز بينما تعهد بأعمال الطباعة إلى مطبعة الدولة أو المطابع الخاصة[١٢].

أما فى حالة إنتاج الهيئة للمصغرات الفيلمية أو الأقراص المدمجة فغالباً ما تلجأ إلى أحد بيوت الخبرة فى مجال هذا الإنتاج [١٣] . وفى الوقت الحاضر أصبح كثير من الهيئات الحكومية فى أنحاء العالم يتيح المعلومات الحكومية عن طريق الإنترنت. وفى حالة عدم توافر الإمكانيات اللازمة للإنتاج داخل الهيئة الحكومية فإنها عادةً ما تلجأ إلى مطبعة الدولة أو مطابع القطاع الخاص لإنجاز أعمالها والتى غالباً ما تُطرح من خلال المناقصات والمزايدات .

١- مطبعة الدولة :

تعتبر مطبعة الدولة هى الجهة الرسمية فى الدولة المنُوطة بإنجاز أعمال الطبع والنشر الحكومى . وغالباً ما يتم إصدار القوانين والقرارات التى تُلزم الهيئات الحكومية بالتعامل مع هذه المطبعة خاصةً فى بعض أعمال الطبع التى تحددها الدولة . ففى أمريكا تُلزم الهيئات الحكومية بالتعامل مع مكتب الطبع الحكومى الأمريكى ، كما تُلزم الهيئات التى

لديها مطابع خاصة بتقليص دورها فى أعمال الطبع لتعهد بأغلب هذه الأعمال إلى هذا المكتب[١٤].

وغالباً ما تحتكر مطبعة الدولة إنتاج أنواع معينة من المطبوعات تختلف من دولة إلى أخرى إلا أن المطبوع الحكومى الذى تحتكر إنتاجه الغالبية العظمى من هذه المطابع هو الصحيفة الرسمية Gazette . غير أن مطبعة الدولة لم تعد قاصرة على إنتاج المطبوعات فحسب ، بل أتجه كثير منها إلى إنشاء خطوط إنتاج جديدة مثل إنتاج الأقراص المدمجة كما هو الحال فى أمريكا وبريطانيا . كما أن أغلب هذه المطابع أصبح يتيح المعلومات الحكومية من خلال المواقع المتعددة على الإنترنت وفى مقدمة هذه المطابع مكتب الطبع الأمريكى .

٢- القطاع الخاص :

أصبح للقطاع الخاص دور فعال فى إنتاج المعلومات الحكومية ، خاصةً فى ظل قوانين المناقصات التى ترمى إلى تشجيع القطاع الخاص وإرساء مناخ الاقتصاد الحر ، مما أدى إلى خلق المساواة فى إتاحة الفرص بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص على أن تكون الغلبة لمن يقدم الجودة الأفضل والسعر الأقل.

وعلى هذا النحو يمكن للهيئة الحكومية أن تعتمد على إحدى المطابع الخاصة أو إحدى الشركات المتخصصة فى إنتاج الوسائط الحديثة . ففى أمريكا يوجد عدد كبير من شركات الإنتاج التابعة للقطاع الخاص التى تقوم بإنتاج المعلومات الحكومية فى أشكالها الحديثة أو التقليدية مثل : Book Haven Press وهو ناشر تجارى بولاية بنسلفانيا يقوم بإنتاج المطبوعات التى تصدر عن بعض الهيئات الحكومية . وكذلك CPI Electronic Publishing وهو ناشر تجارى بولاية أريزونا يتيح المعلومات الحكومية من خلال الأقراص المدمجة وقواعد البيانات[١٥] .

٣- المؤسسات الصحفية :

تمتلك المؤسسات الصحفية قدرات هائلة على إنجاز كافة أعمال الطبع وذلك من خلال ما يتوافر لديها من آلات وتجهيزات تتميز بسرعة فائقة وجودة عالية . وقد زُودت بها هذه المؤسسات خصيصاً من أجل طبع الصحف والمجلات ، إلا أنه عادةً ما تحرص المؤسسات الصحفية على استغلال هذه الإمكانيات فى إنجاز أعمال الطبع الأخرى ، وعلى سبيل المثال تقوم مؤسسة الأهرام فى مصر بإنجاز العديد من المطبوعات الحكومية وخاصةً الكتب المدرسية[١٦]. وتتميز مطبوعاتها بالجودة والإتقان.

ج- التوزيع :

كما تتعدد جهات الطبع إنتاج المطبوعات الحكومية بكافة أشكالها تتعدد أيضاً جهات التوزيع ، فيمكن للهيئة الحكومية أن تقوم بتوزيع ما ألفته سواء أُنتج من خلالها أو أنتجته جهة أخرى . كما يمكن أن تتولى هذه المهمة مطبعة الدولة حيث تقوم بتوزيع المطبوعات الحكومية التى قامت بإنتاجها أو ما أنتجته جهة أخرى . كما يمكن للهيئة الحكومية أن تعهد بإنتاجها من المطبوعات إلى ناشرى وموزعى القطاع الخاص أو المؤسسات الصحفية . وفى بعض الدول يلعب القطاع الخاص دوراً بارزاً فى توزيع المطبوعات خاصةً فى أمريكا وكندا ، حيث يؤكد مراقب الوثائق بمكتب الطبع الأمريكى أن للقطاع الخاص دوراً لايمكن إغفاله فى تسويق المطبوعات الحكومية وإتاحتها بأفضل مستوى من الجودة لايمكن للحكومة أن تؤديه ، ويعتبر القطاع الخاص هو الموزع الرئيسى للمطبوعات الحكومية فى أمريكا [١٧]. ومن أبرز موزعى القطاع الخاص فى مجال المطبوعات الحكومية فى أمريكا[١٨] The Indexer Com. و STF Service Corporation وفى كندا يعتبر Federal Publications Inc. أكبر موزع وناشر تجارى للمطبوعات الحكومية الفيدرالية الكندية[١٩].

ويمكن الحصول على المطبوعات الحكومية بكافة أشكالها من خلال مراكز البيع التابعة للهيئات الحكومية وكذلك المراكز التابعة لمطبعة الدولة ، ومتاجر الكتب أو عن طريق الاشتراكات . كما يمكن الإطلاع عليها من خلال المكتبات التى تخضع لنظم الإيداع ويأتي فى مقدمتها المكتبة الوطنية بالدولة ، وكذلك مكتبات الإيداع الأخرى التى تكفل لها القوانين الحصول على نسخ مجانية من المطبوعات التى تصدر عن كافة الهيئات الحكومية ، ويمكن الإطلاع أيضاً من خلال كافة أنواع المكتبات التى تحرص على شراء هذا النوع من المطبوعات . كما يمكن لمطبعة الدولة وبعض الهيئات الحكومية أن توفر الإتاحة المجانية للمعلومات الحكومية من خلال مواقعها المجانية على الإنترنت .

وهكذا فإن إتاحة المطبوعات الحكومية بكافة أشكالها يمكن أن تُقدم مقابل نظير مادى إذا تم الحصول عليها من خلال مراكز البيع الحكومية ومتاجر الكتب والاشتراكات ، كما يمكن أن تكون مجانية من خلال خدمات الإطلاع التى توفرها المكتبات الوطنية ومكتبات الإيداع والمواقع المجانية على الإنترنت.

وترتبط وظيفة التوزيع ارتباطا وثيقاً بإصدار الببليوجرافيات والكشافات المنتظمة التى تحصر فئات المطبوعات الحكومية . وهناك بعض الدول التى تُصدر قوانين تُوجب إعداد وإصدار الببليوجرافيات القومية التى تحصر كافة المطبوعات الحكومية بهدف التعرف والحصول عليها من قبل المكتبات ومتاجر الكتب . وعادةً ما تحدد هذه القوانين القائمين على إعداد هذه الأدوات ، وكذلك المعلومات الواجب توافرها عن كل مدخل ، كما هو الحال فى أمريكا حيث نصت المادة ٦٩ من قانون الطباعة الصادر فى يناير ١٨٩٥م على أن يقوم مراقب الوثائق بإعداد فهرس شهرى بالمطبوعات الحكومية التى صدرت عن مكتب الطبع الحكومى أو التى صدرت عن الهيئات الحكومية الأخرى[٢٠].

ثانياً : مطبعة الدولة :

كما أشرنا من قبل فإن مطبعة الدولة هى الجهة الرسمية فى الدولة المنُوطة بإنجاز أعمال الطبع والنشر الحكومى . وعادةً ما تختلف المسميات التى تُطلق على هذه الجهة من دولة إلى أخرى ، فقد يُطلق عليها " مكتبOffice " أو " مطبعة Press " أو " طابع Printer " أو " خدمة Service ". وغالباً يقترن المسمى بصفة الحكومية أو الرسمية أو قد يرتبط بأعلى سلطة فى الدولة كالملك أو الملكة ، أو صاحب أو صاحبة الجلالة . مما يدل على أن الأعمال المختلف التى تتولى إنجازها هذه الجهة ترتبط ارتباطا وثيقاً بوظائف الحكومة والسلطات العليا بالدولة . لذلك عادةً ما تخضع هذه الجهة إلى مراقبة الأجهزة الحكومية وخاصةً الإدارة الحكومية التى تتبعها مباشرةً وذلك من ناحية الوظائف التى تتولاها ومستوى الأداء وجودة الإنتاج وانخفاض التكلفة[٢١]. وفى الماضى كانت مطبعة الدولة تتولى إنجاز جميع أعمال الطبع الخاصة بالهيئات الحكومية داخل الدولة فى ظل القوانين التى تُخول لها هذا الحق . ومع زيادة الأنشطة والوظائف الحكومية وأثر ذلك على تعقد الأجهزة الحكومية وظهور هيئات حكومية متعددة تُؤدى كلّ منها تخصص وظيفى محدد ، أصبحت مطبعة الدولة تواجه زيادة كبيرة فى حجم الأعمال الكلفة بها ، مما أدى إلى ظهور بعض السلبيات التى تشوب مستوى أدائها مثل التأخر فى إنجاز الأعمال وانخفاض الجودة وارتفاع التكاليف . فاتجهت الهيئات الحكومية إلى إنشاء مطابع ملحقة بها لإنجاز أعمالها ، أو اللجوء إلى القطاع الخاص وما يوفره من جودة أفضل وسعر أقل . ورغم ظهور هؤلاء المنافسين فى مجال الطبع والنشر الحكومى ، إلا أن الدول تسعى إلى تركيز أعمال الطبع الحكومى من خلال مطبعة الدولة لتحقيق التوازن

الاقتصادى ومنع التداخل وتكرار الجهود ، وتدعيم برنامج منسق وشامل لنشر المعلومات الحكومية للعامة[٢٢].

١- نماذج لمطبعة الدولة فى بعض دول العالم :

أ- مكتب الطبع الحكومى الأمريكى (GPO) U.S Government Printing Office :

تعد الحكومة الأمريكية الفيدرالية أكبر ناشر فردى ليس على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية فحسب ولكن على مستوى العالم . وربما ترجع الأسباب الرئيسية لهذا التفوق إلى حجم الدولة وما يتطلبه من تضخم مستمر فى الوظائف الحكومية الفيدرالية ، وكذلك إيمان الحكومة الأمريكية بأن نشر المعلومات الحكومية من شأنه أن يتحكم فى صالح وإنعاش الدولة . ومن هذا المنطلق قامت الحكومة الأمريكية بمنع تطبيق قانون حق المؤلف على المطبوعات الحكومية الصادرة عنها على اعتبار أن المعلومات التى تشتمل عليها هذه المطبوعات تسقط فى الملكية العامة ، ويجب إطلاقها من أجل المنفعة العامة[٢٣].

ويعتبر مكتب الطبع الحكومى الأمريكى (GPO) المركز الرئيسى لأعمال الطبع والتجليد والنشر للمطبوعات الحكومية فى أمريكا . وقد أُنشئ هذا المكتب فى عهد الرئيس الأمريكى " لنكولنLincoln" فى عام ١٩٦٠م ، حيث بدا بتمويل حكومى قدره ١٣٥.٠٠٠دولار وأُنشئت مطبعته الرئيسية فى مبنى الكونجرس الأمريكى (الكابيتول)[٢٤].

وتؤول تبعية (GPO) إلى الكونجرس الأمريكى حيث يتلقى منه المخصصات المالية السنوية التى تُحددها لجنة المخصصات المالية المنبثقة عن الكونجرس ومجلس الشيوخ ، وتهدف هذه المخصصات إلى تغطية تكاليف برامج الطبع التى لاتُدر دخلاً[٢٥]. ويخضع (GPO) إلى المادة ٤٤ من القانون الأمريكى والتى تنص على إضفاء صفة الرسمية أو الحكومية على برامج وعمليات (GPO) المكلف بإنتاج وتوزيع المطبوعات الحكومية بالشكل الذى يمكن معه تحقيق ميزة الاقتصاد مع منع التداخل وتكرار الجهود[٢٦] . كما يخضع (GPO) لمراقبة إحدى اللجان الفرعية المنبثقة عن الكونجرس وهى لجنة الطباعة التى أنشئت فى عام ١٨٤٦م ، وهى تتكون من الأعضاء البارزين فى الكونجرس ومجلس الشيوخ . وهذه اللجنة مُنحت السلطة لكى تستخدم الإجراءات اللازمة لمعالجة أى إهمال أو تأخير أو عجز يصدر عن (GPO) بشأن طبع وتوزيع المطبوعات الحكومية [٢٧]

ومن أبرز المطبوعات التى ينجزها(GPO) الدستور الأمريكى ، سجل الكونجرس ، المؤشرات الاقتصادية ، السجل الفيدرالى ، الفهرس الشهرى للمطبوعات الحكومية ، التجميع الأسبوعى بالوثائق الصادرة عن الرئيس الأمريكى [٢٨].

ب- المكتب الدائم لصاحبة الجلالة Her Majesty Stationery Office (HMSO)

أنشئ المكتب الدائم لصاحبة الجلالة فى بريطانيا عام ١٧٨٦[٢٩] . وهو يتبع مجلس الوزراء البريطانى ويقع تحت إشراف ورقابة رئيس مجلس الوزراء ، ويُعين رئيسه من قبل الملكة صاحبة الجلالة وذلك وفقاً لقوانين الطباعة الصادرة عن مجلس النواب البريطانى . ويتولى (HMSO) مهمة إدارة وتنظيم إنتاج المعلومات الحكومية التى تخضع لحقوق المؤلف الخاصة بالحكومة الملكية ، حيث يقوم بإنجاز جميع التشريعات الصادرة عن المملكة المتحدة والمواد الرسمية الأخرى المتعلقة بها . كما يعتبر مستشار للإدارات الحكومية فى جميع أعمال النشر الحكومى[٣٠] .

ويعتبر (HMSO) أكبر ناشر فى بريطانيا خاصةً فى العصر الحديث حيث ينشر نحو عشرة آلاف كتاب سنوياً بما يساوى تسعة أمثال ما تنشره مطبعة أكسفورد[٣١] . ورغم أن (HMSO) يعتبر نفسه الناشر الحكومى البريطانى إلا أنه يوجد الكثير من المطبوعات الحكومية التى تصدر عن الهيئات الحكومية فى بريطانيا ويمكن لهذه المطبوعات أن تُوزع عن طريق (HMSO) [٣٢].وقد انبثق مؤخراً عن (HMSO) مكتباً آخر للطبع الحكومى بأسكتلنده وكان ذلك فى عام ١٩٩٨م وأطلق عليه s printer for Queen 'Scotland (QPS) وهو يحتفظ بجميع الحقوق والامتيازات التى يحتفظ بها (HMSO) . ويقوم بإنجاز أعمال البرلمان والإدارات الحكومية فى أسكتلنده .ومن أبرز المطبوعات التى ينجزها (HMSO) القوانين والتشريعات الصادرة عن برلمان كلٍ من إنجلترا ومقاطعة ويلز وأيرلندة ، كما يقوم بإصدار الجريدة الرسمية ، ويتعهد بإدارة ورقابة حقوق التأليف المحفوظة للحكومة الملكية[٣٣].

ب- مكتب الطبع الحكومى بنيوزيلندة New Zealand Government Office (NZ/GPO) :

أنشئ مكتب الطبع الحكومى بنيوزيلندة فى عام ١٨٤٢م ، وكان يُدار فى بداية إنشاؤه بواسطة القطاع الخاص غير أن ذلك لم يدم طويلاً فقد واجه المكتب عجزاً مالياً كبيراً أدى إلى إغلاقه فى عام ١٨٤٦م ، ثم أُعيد فتحه وتنظيمه فى عام ١٨٦٤م على أن

يخضع إلى المراقبة والإدارة الحكومية وأن يكون مركزاً للنشر الحكومى . وفى عام ١٩٢٤م اقتضت القوانين ضرورة إتاحة القوانين وبيعها من خلال (NZ/GPO) . وكانت تعليمات وزارة المالية فى ذلك الوقت تُلزم المكتب بإنجاز كافة احتياجات الطباعة المطلوبة من الإدارات الحكومية . أما متطلبات النشر الحقيقى الباقية فيمكن للإدارات الحكومية أن تنجزها مثل التصميم والإعداد قبل الطباعة ، وكذلك التوزيع بعد الطباعة ، وذلك من خلال الترتيب واتفاق مع (NZ/GPO) . وحينما تولى حزب العمل مقاليد الحكم فى نيوزيلندة عام ١٩٨٤م أزال احتكار (NZ/GPO) لإنجاز المطبوعات الحكومية ، وأعطى الحرية لإدارات الحكومية فى اختيار جهة الطبع التى تعهد إليها بمطبوعاتها. كما أصبح (NZ/GPO) له الحرية فى ممارسة وإنجاز الأعمال التجارية لأجل القطاع الخاص[٣٤] . ويعتبر مكتب الطبع بنيوزيلندة هيئة اقتصادية لها ميزانيتها الخاصة ، وتقوم بتمويل خزانة الحكومة بما تسدده من ضرائب .ومن أبرز المطبوعات التى يصدرها (NZ/GPO) القوانين والتشريعات ، ومشروعات القوانين والميزانية السنوية للدولة ، والصحيفة الرسمية[٣٥].

د- خدمة الطبع الحكومى فى أستراليا Australian Government Publishing Service (AGBS) :

بدأ التخطيط لخدمة الطبع الحكومى فى أستراليا عام ١٩٦٨م وتم الانتهاء من إعدادها فى عام ١٩٧٠م . وذلك بناءاً على توصيات من أعضاء برلمان الكومنولث ، وبالتحديد" لجنة إيرين Erin Committee" المسئولة عن مطبوعات الحكومة والبرلمان ، وقد نظرت اللجنة إلى هذه الخدمة على أنها بمثابة مكتب للطبع الحكومى يتولى سهام النشر الحكومى للإدارات الحكومية . وقد كان لهذه الخدمة مساهمة كبيرة فى النهوض بمطبوعات الكومنولث ، كما تكفلت الخدمة بإتاحة هذه المطبوعات للعامة. وفى أوائل الثمانينيات أصبح لهذه الخدمة مكتب له وجود مادى ، وأصبحت الإدارات الحكومية خاضعة لمعايير هذه الخدمة وإرشاداتها وعليها أن تستجيب لنصائحها وتوصياتها فيما يتعلق بالتسويق وإتاحة المعلومات الحكومية . ومن أهم التحديات التى تواجهها هذه الخدمة المنافسة الشديدة من بعض الجهات الحكومية والتجارية [٣٦].ومن أبرز المطبوعات التى تنجزها (AGPS) القوانين ، والتشريعات ، والقرارات الحكومية والكتيبات والنشرات الحكومية، والمطبوعات السرية[٣٧].

٢- وظائف مطبعة الدولة :

أ-الإنتاج:

إن أولى الوظائف الرئيسية التى تمارسها مطبعة الدولة هى وظيفة إنتاج المطبوعات الحكومية بمختلف أشكالها . وعادة ما تنطوى هذه الوظيفة على وظيفتين فرعيتين هما :

١- الإنتاج لصالح الهيئات الحكومية .

٢- الإنتاج لصالح العامة (النشر الحكومى) [٣٨].

تتفاوت كل وظيفة من هذه الوظائف بين مطبعة والأخرى تبعاً لممارسات كل دولة . فبينما تُركز إحدى الدول على وظيفة الإنتاج لصالح الهيئات فى مطبعة الدولة كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن دولة أخرى مثل نيوزيلندة تمنع احتكار مكتب الطبع لإنجاز الأعمال الخاصة بالهيئات ، وتعطى للهيئات الحرية فى اختيار جهة الإنتاج . كما يتفاوت أيضاً برنامج النشر الحكومى أو الإنتاج لصالح العامة ، حيث يمكن لهذا البرنامج أن يكون واسع المدى يشتمل على أنواع وأشكال عديدة من المطبوعات الحكومية كما هو الحال فى برنامج النشر الذى يمارسه (GPO) ، أو قد يكون برنامجاً محدوداً يشتمل على أنواع محدودة من المطبوعات كما هو الحال فى (NZ/GPO).

ويمكن للمطبوعات الحكومية التى تنشرها مطبعة الدولة أن تسقط فى الملكية العامة بمجرد صدورها بحيث يحق لأي ناشر أن يقوم بإعادة إصدارها مرة أخرى دون قيد أو رقابة كما هو الحال فى أمريكا ، أما فى بريطانيا فيقوم (HMSO) بإدارة برنامج خاص من أجل منح تصاريح بإعادة إنتاج المطبوعات الحكومية الصادرة عنه والتى تخضع لحقوق التأليف [٣٩]. وتتعدد الأعمال التى تنتجها مطبعة الدولة لصالح الهيئات الحكومية ، فقد تكون مجموعة من السجلات أو الدفاتر أو الاستمارات (Blank Book Work) أو تكون مجموعة من التقارير الداخلية أو الأوامر الإدارية أو الميزانيات السنوية ، أوقد تكون سلاسل أو دوريات أو كتب وكتيبات ونشرات دورية و/ أو غير دورية وتقوم الهيئات الحكومية بتوزيعها داخل و/ أو خارج نطاقها الداخلي . أما الأعمال التى تنتجها مطبعة الدولة لصالح العامة فغالباً ما تكون القوانين والتشريعات والدساتير واللوائح والجرائد الرسمية.

أشكال الإنتاج:

تتعدد أشكال الوسائط المادية التى تحمل المعلومات الحكومية . ويأتي فى مقدمتها الوسيط المطبوع ، ولاشك أن إنتاج هذا الشكل يُمارس من خلال مطبعة الدولة فى أنحاء العالم . كما تتجه مطبعة الدولة أيضاً إلى استخدام المصغرات الفيلمية كبديل للمطبوعات حيث يوفر مميزات الاقتصاد فى التكلفة ، وحمل قدر كبير من المعلومات على حيز صغير خاصةً فى حالة الأعداد المتزايدة من الجريدة الرسمية والمطبوعات التى تصدر فى سلاسل[٤٠] . وقد اتجه (GPO) منذ عام ١٩٧٧م إلى النشر المصغر وإنتاج المصغرات الفيلمية لكثير من المطبوعات التى يصدرها وهو الشكل المفضل لتوزيع المطبوعات على مكتبات الإيداع [٤١]. كما تُعد الأقراص المدمجة من أحدث الوسائط التى تتاح من خلالها المطبوعات الحكومية وبالطبع فهى تستوعب كميات هائلة من المعلومات ، كما تتيح سهولة التحديث وسهولة استرجاع المعلومات . ويعتبر (GPO) رائداً فى إنتاج الأقراص المليزرة وهو يتيح من خلال هذه الأقراص محاضر الكونجرس والسجل الفيدرالى وتشريعات الكونجرس ، وقد حصل فى عام ١٩٩٢م على الجائزة السنوية من أكبر جماعة مستخدمة للأقراص المليزرة فى العالم وهى : SIGCAT : Special Interest Group on CD-ROM Application and Technology[٤٢]. كما اتجه (NZ//GPO) حديثاً إلى التعاون مع الشركات المتخصصة فى إنتاج هذه الأقراص لإتاحة المطبوعات الحكومية من خلالها[٤٣].

وتعتبر إتاحة المطبوعات الحكومية واقتنائها والاحتفاظ بها فى شكل إلكتروني تطوراً جديداً فى مجال النشر الحكومى . وتجدر الإشارة هنا إلى التجربة الرائدة التى قام بها (GPO) لإتاحة ونشر المطبوعات الحكومية فى شكل إلكترونى ، وكان ذلك بناءاً على دراسة قامت بها اللجنة التشريعية الخاصة بالوظائف الحكومية فى عام ١٩٨٦م حيث تبين للجنة من خلال هذه الدراسة ما يلى :

١- إن حجم المعلومات الحكومية المتزايد يجب الاحتفاظ به فى مراصد المعلومات الإلكترونية.

٢- توفر هذه المراصد إتاحة آنية وسريعة للمعلومات الحكومية للعامة .

٣- تتيح هذه التكنولوجية الجديدة نشر المعلومات بشكل غير مركزى مع تحقيق فعالية التكلفة خاصة فى حالة المستويات المنخفضة فى الطلب.

وبناء على هذه الملاحظات التى قدمتها اللجنة قام الكتب الاستشارى للتكنولوجيا : OTA Office of Technology Assessment فى عام ١٩٨٨ بدراسة مشروع إتاحة المعلومات الحكومية من خلال إصدار المعلومات الإلكترونية . وقد وجد أن هذا المشروع يقابل بعض التحديات كان من أبرزها :

١. يتطلب هذا المشروع تخطيط متطور ودقيق ، كما يتطلب تكاليف باهظة .

٢- يحد هذا المشروع من القواعد المنظمة لوكالات نشر المعلومات الحكومية على نطاق واسع ، كما أن هذا المشروع يمكن أن يتجاوز القوانين المنظمة لنشر المعلومات الحكومية .كما قام نفس المكتب بتقديم بعض التوصيات وهى :

١- يجب على الحكومة إقامة تخطيط شامل ومتقدم يستغرق فترة طويلة من الزمن حتى يتم تعديل البنية الأساسية للمعلومات الحكومية المتاحة العامة لكى تتناسب مع المشروع الجديد .

٢- يجب على الحكومة اختيار وكالات ومؤسسات ذى خبرة عميقة فى مجال نشر المعلومات الحكومية (٤٤).

وقد تمثلت الاستجابة اللاحقة لهذه التوصيات فى صدور تشريع حكومى فى عام ١٩٩٢م عُرف باسم " تشريع تعزيز المعلومات الإلكترونية لمكتب الطبع الحكومى " وهو عبارة عن مرصد بيانات يشتمل على كافة المعلومات الحكومية التى تنتجها الهيئات الحكومية فى شكل إلكترونى ، ويوفر هذا المرصد الوصول المباشر المجانى إلى العديد من قواعد البيانات الحكومية التى تتضمن :-

١- المواد التشريعية العامة.

٢- الوثائق الهامة الخاصة بالاقتصاد والأعمال.

٣- الوثائق الهامة الصادرة عن الكونجرس.

٤- المواد المرجعية الهامة مثل فهرس منشورات الحكومة الأمريكية ، فهرس المنتجات المباعة ، كشاف مطبوعات صادرة عن ما يقرب من ١٣٥٠ وكالة فيدرالية وكذلك لمواقع الإنترنت العسكرية(٤٥).

ويتاح هذا المرصد من خلال شبكة الإنترنت منذ عام ١٩٩٥ ، ويمكن الوصول إليه من خلال أكثر من ٢٥ بوابة إلكترونية توفر الإتاحة المجانية من داخل المنازل

والمدارس والهيئات . وقد بدأ هذا المرصد بتحميل ١,٦ مليون وثيقة ، ويتم تزويده شهرياً بمعدل ٢ مليون وثيقة . وقد لجأ (GPO) إلى بيوت الخبرة فى مجال إنتاج مراصد البيانات إيماناً منه بأن المركزية فى إنتاج هذه المراصد لا يصلح[٤٦] .كما قام (HMSO) بإتاحة المعلومات الحكومية من خلال الإنترنت إلى جانب إصداره للوسائط التقليدية [٤٧].

وعلى الرغم من التسهيلات والمميزات التى تقدمها هذه الوسائط التكنولوجية الحديثة ، غير أنه ينبغى قبل استخدامها مراعاة إحداث التوازن بين التكلفة والعائد من هذه التكلفة ، كما ينبغى مراعاة احتياجات وقدرات المستفيدين المحتملين . ومن الغريب حقاً أن استخدام التكنولوجيا الحديثة فى إتاحة المعلومات الحكومية جعل كثيراً من الهيئات الحكومية خاصةً فى أمريكا فى استغناء تام عن اللجوء إلى مكتب الطبع الحكومى ، وأصبحت الهيئات تتيح معلوماتها مباشرةً عن طريق مواقعها على الإنترنت ، حتى ظهر اتجاه ينادى بإلغاء مكتب الطبع الحكومى فى أمريكا أو على الأقل تقليص دوره إلى أقل قدر ممكن . غير أن هذا الاتجاه لم يلقى بالطبع أى صدى [٤٨]

<u>ب- الضبط الببليوجرافى :</u>

تتولى مطبعة الدولة وظيفة الضبط الببليوجرافى للمطبوعات الحكومية التى تصدر عنها بهدف التعريف بها لتيسير إجراءات انتقائها واقتنائها من قبل المكتبات ومتاجر الكتب والهيئات والأفراد.وعادةً ما تمتد هذه الوظيفة لتشمل المطبوعات الحكومية التى تصدر عن الهيئات الحكومية الأخرى داخل الدولة ، لتصبح مطبعة الدولة مسئولة عن إعداد أدوات الضبط القومية للمطبوعات الحكومية . وتحرص بعض الدول على وضع النصوص القانونية التى تفرض هذه الوظيفة على مطبعة الدولة . وذلك مثل المادة ٦٩ من قانون الطباعة الأمريكى الذى ينص على قيام مراقب الوثائق فى (GPO) بإعداد الفهرس الشهرى Monthly Catalog وهو فهرس يتضمن المطبوعات الحكومية الصادرة عن (GPO) والمطبوعات الصادرة عن الهيئات الفيدرالية الأخرى ، وذلك خلال شهر سابق ، ويدرج بالفهرس أسعار هذه المطبوعات وأماكن الحصول عليها . كما أصدر مراقب الوثائق فى الفترة من ١٩٢٨م إلى ١٩٧١م نشرة تصدر كل أسبوعين بعنوان Selected United States Government Publications وقد تغير عنوان هذه النشرة فى عام ١٩٧٢م ليصبح Selected List of U.S Government Publications مع استمرار تتابعها السابق . وكان يدرج بهذه النشرة أكثر المطبوعات الحديثة موضعاً لاهتمامات العامة .

ومنذ عام ١٩٦٨م تصدر التركيمات السنوية لهذه النشرات تحت نفس العنوان . وقد حل محل هذه القائمة قائمة أخرى بعنوان U.S Government Books وهى قائمة فصلية مجانية تشتمل على المبيعات الأكثر شعبية . كما كان مراقب الوثائق يصدر منذ عام ١٨٩٨م قوائم منفصلة للمطبوعات العامة المعروضة للبيع ، وقد تطورت هذه القوائم أخيراً إلى قوائم أسعار مرقمة يغطى كلّ منها مجالاً موضوعياً تحت عنوان The Subject Bibliography . و بالإضافة إلى هذه القوائم التقليدية أصبحت التسجيلات الخاصة بالمطبوعات الحكومية الأمريكية تُدرج داخل الفهارس المحسبة والمتاحة مباشرةً للجمهور ، بحيث يمكن للمكتبات الحصول على تسجيلات الفهرس المقروءة آلياً التى ينتجها مكتب الطبع الأمريكى GPO MARC[٤٩].

وفى بريطانيا يقوم (HMSO) بتقديم خدمة ببليوجرافية مكثفة لاستيفاء كافة متطلبات تسويق المطبوعات الحكومية . وتضمن هذه الخدمة مايلى :-

١- القائمة اليومية : وتتضمن العناوين الجارية التى تصدر عن (HMSO) وكذلك المطبوعات التى يبيعها المكتب فقط و لا ينشرها .وتُعد هذه القائمة لغرض الإعلان وهى أداة سهلة للاختيار وتصدر بصفة يومية فيما عدا الإجازات العامة .

٢- الفهرس الشهرى : يشتمل على القوائم اليومية خلال شهر سابق.

٣- الفهرس السنوى : ويشتمل على الفهارس الشهرية خلال عام سابق .

٤- الفهارس المجمعة : وتشتمل على الفهارس السنوية التى صدرت خلال خمس سنوات متتالية سابقة فى مجلد واحد يشتمل على كشافات .

بالإضافة إلى هذه القوائم الأساسية يقوم (HMSO) ببعض الخدمات الإضافية للمعلومات وهى متاحة مجاناً عند الطلب مثل :

١- معلومات متقدمة عن المطبوعات الحكومية : وهى صحيفة شهرية تدرج العناوين الجديدة الهامة مع وصف مختصر وتفاصيل ببليوجرافية .

٢- قائمة بالمطبوعات غير البرلمانية تحت الطبع : وهى قائمة أسبوعية بعناوين المطبوعات غير البرلمانية .

٣- القائمة الأسبوعية : وتصدر أسبوعياً لمساعدة المكتبات وبائعى الكتب على تحديث فهارسهم ، وهى تُعطى تفاصيل عن كل فئات المطبوعات الصادرة عن الوزارات أو الإدارة الحكومية [٥٠].

وفى نيوزيلندة يقوم (NZ/GPO) بإصدار مجموعة من الأدوات التى تحصر المطبوعات الحكومية مثل :-

١- قائمة البرلمان الأسبوعية : The Weekly Parliament List

وهى قائمة تصدر يوم الاثنين من كل أسبوع ، ويدرج بها العنوان والثمن للتشريعات التى تصدر عن البرلمان خلال أسبوع . وهى خدمة تؤدى لاستيفاء احتياجات المتخصصين ، ويمكن أن يستخدمها أمناء المكتبات وموظفى الحكومة والمحاسبين والمحامين ورجال الأعمال .

٢- الفهرس التجارى : Trade Catalogue

وهو أداة رئيسية يقتنيها بائعو الكتب وأمناء المكتبات ، ويشتمل على البيانات المتعلقة بالطبعات والرقم الدولى ISBN والوصف المادى للكتاب والمؤلف وبيانات النشر .

٣- قائمة الأسعار : Price List

وهى قائمة تتضمن أسعار جميع أنواع المطبوعات ، وكذلك جهة التأليف . وتُرتب هجائياً .

٤- الفهارس المساعدة : Working Catalogues

وهذه الفهارس تظهر فى ثلاثة أنواع : قوانين- تشريعات- متنوعات . وترتب هجائياً بالعناوين وتشتمل على الأسعار ، وتظهر بتتابع منتظم كل ثلاثة أشهر ، ويمكن أن تُستخدم من قبل متاجر الكتب والمكتبات[٥١].

ومنذ عام ١٩٧٧م بدأ (NZ/GPO) فى التعاون مع بعض الإدارات الحكومية لإنشاء نظام معلومات ببليوجرافى أُطلق عليه السجل المركزى Central Register وهو يحصر كافة المطبوعات الحكومية الصادرة عن (NZ/GPO) وكذلك الإدارات الحكومية الناشرة . وكان الهدف الأسمى من هذا النظام هو إيجاد نسخة من هذا السجل المجمع فى كل إدارة حكومية ، مع إرسال نسخة إلى المكتبة الوطنية لتضمين بيانات هذا السجل فى فهرسها، على أنه بمجرد وصول نسخ المطبوعات الحكومية إلى المكتبة الوطنية فى ظل قانون الإيداع تكون بيانات هذه المطبوعات قد أُدخلت بالفعل فى فهرس المكتبة الوطنية [٥٢].

وفى استراليا تقوم خدمة (AGPS) بالضبط الببليوجرافى للمطبوعات التى تصدر عنها وعن الهيئات الحكومية . ويعد هذا الضبط عاملاً مساعداً للفهارس التى تعدها المكتبة الوطنية ، وتنطوى هذه الخدمة على إعداد فهارس وقوائم أسبوعية وشهرية بالمطبوعات الحكومية الصادرة فى أنحاء استراليا . إلى جانب إصدار فهرس سنوى لهذه المطبوعات[٥٣]. ومن أدوات الضبط الرئيسية التى تصدر عن (AGPS) قائمة بالمطبوعات الرسمية للكومنولث Commonwealth Publications Official List وهى قائمة أسبوعية تحصر المطبوعات الصادرة عن حكومة الكومنولث[٥٤].

ج- التوزيع :

إن الهدف الأساسى من وظيفة التوزيع التى تؤديها مطبعة الدولة هو نشر أكبر قدر ممكن من المعلومات الحكومية . وهناك قنوات رئيسية يمكن من خلالها تحقيق هذا التوزيع :

١- البيع . ٢- الإيداع (الإتاحة المجانية).

١- البيع :

تُوزع المطبوعات الحكومية نظير مقابل مدى من خلال البيع الذى تتعدد قنواته ، فقد يتم البيع عن طريق متاجر أو منافذ بيع الكتب ، أو الاشتراكات ، أو البريد ، أو المعارض التجارية ، أو العروض المتخصصة، أو عن طريق التصدير . وفى أمريكا يقوم (GPO) ببيع مطبوعاته من خلال منافذ البيع التابعة له والتى تصل إلى ٢٤ منفذاً فى أنحاء الولايات المتحدة ، إلى جانب ٥ مكاتب رئيسية فى العاصمة و ٢٠ مكتب إقليمى . ومن خلال هذه المراكز والمكاتب يتم التوزيع لصالح رجال الكونجرس والهيئات الحكومية والأفراد والمؤسسات[٥٥] .

رغم وجود هذه المراكز يحرص (GPO) على توزيع مطبوعاته من خلال دور النشر ومراكز التسويق التجارية والمعارض والعروض المتخصصة ، وذلك من أجل وصول مطبوعاته إلى أكبر قدر من الجمهور[٥٦] . وهناك تعاون بين (GPO) ووكالات القطاع الخاص التى تساهم فى نشر المعلومات الإلكترونية ، حيث أُنشئت إدارة جديدة تتبع إدارة المبيعات فى (GPO) تُسمى مكتب خدمات نشر المعلومات الإلكترونية Office of Electronic Information Dissemination Services ومهمة هذه الإدارة هى الاتصال بوكالات النشر التى تنتج المعلومات الإلكترونية لمعرفة إلى أى مدى يمكن أن

يساهم (GPO) فى خدمات النشر التى تقدمها هذه الوكالات ، وما هى احتياجاتهم من المعلومات التى يمكن أن يوفرها (GPO) [٥٧] .

وفى بريطانيا يقوم (HMSO) ببيع مطبوعاته من خلال منافذ البيع التابعة له المنتشرة فى لندن ، أدنبرج ، كارديف ، مانشستر ، بر يستول ، برمنجهام ، بلفاست . كما تمتد خدمات البيع إلى المدن الرئيسية فى المملكة المتحدة وأيرلندة الشمالية من خلال شبكة من الوكالات وبائعى الكتب . كما يتبع (HMSO) أكثر من ٥٠ وكالة خارجية بدول الكومنولث والدول الأجنبية الهامة[٥٨].

وفى نيوزيلنده يقوم (NZ/GPO) ببيع مطبوعاته من خلال مراكز البيع التابعة له ومحلات بيع الكتب التجارية فى المدن الكبرى . كذلك يحرص على توفير ممثلين له أو مكاتب تجارية تنوب عنه فى المدن الأخرى . كما يتعامل أيضاً مع الناشرين البارزين لتسويق مطبوعاته. وعلى المستوى الدولى يتعامل (NZ/GPO) مع الوكلاء التجاريين فى أستراليا وأمريكا ودول أوربا[٥٩] .

وفى أستراليا تحرص خدمة (AGPS) على بيع المطبوعات الحكومية من خلال منافذ البيع التابعة لها محلات بيع الكتب التجارية ، كما تحرص خدمة (AGPS) على جذب العملاء من خلال إرسال قوائم المطبوعات والنسخ المجانية إليهم لتحفيزهم على اقتناء المطبوعات الصادرة عنها. وقد يتم عرض المطبوعات التجارية فى المعارض المختلفة أو على هامش المؤتمرات[٦٠] .

٢- الإيداع (الإتاحة المجانية):

تهدف نظم إيداع المطبوعات الحكومية إلى الإتاحة العامة المجانية للمعلومات الحكومية . وتنطوى هذه النظم على قيام مطبعة الدولة بتوزيع المطبوعات الصادرة عنها بكافة أشكالها على مجموعة محددة من مكتبات الإيداع إلى جانب المكتبة الوطنية داخل الدولة . وذلك وفقاً لقوانين الإيداع التى تفرضها كل دولة . على أن تقوم هذه المكتبات بإتاحتها للجمهور للإطلاع عليها دون الحصول على مقابل مادى .

وفى أمريكا يقوم (GPO) بتوزيع مطبوعاته على حوالى ١٤٠٠ مكتبة إيداع حيث يدير برنامج مكتبات الإيداع الفيدرالية FDLP : Federal Depository Library Program ، وهذه المكتبات يتم اختيارها من قبل أعضاء الكونجرس لتكون مكتبات إيداع رسمية [٦١]. وفى السنة المالية ٢٠٠٠م قام (GPO) بتوزيع ٢٩٠٠٠ عنوان فى شكل

مطبوع ومصغرات وأقراص مدمجة لصالح هذه المكتبات . كما يتوفر لهذه المكتبات إتاحة على الخط المباشر لمدى واسع من المعلومات التى ينتجها (GPO) . ويعتبر موقع (GPO) على الإنترنت الموقع الحكومى الوحيد فى أمريكا الذى يوفر الإتاحة المجانية للمعلومات التى تصدر عن الفروع الثلاثة للحكومة : التشريعية والقضائية والتنفيذية . ويتم من خلال هذا الموقع استرجاع ٢٦مليون وثيقة شهرياً[٦٢] .كما تشترك مكتبة الكونجرس مع (GPO) فى تقديم الإتاحة المجانية ، حيث توفر نسخ مجانية من المطبوعات التى يصعب على أمناء المكتبات . التى لا تخضع لنظم الإيداع . الحصول عليها من خلال الشراء[٦٣].

وفى إطار الإتاحة المجانية يقوم (GPO) بتوزيع مطبوعاته على ٧٠ دولة حول العالم من خلال المشروع التى تديره مكتبة الكونجرس المعروف بأسم برنامج التبادل الدولى International Exchange Program كما تجدر الإشارة إلى التعاون والاتصال الدائم بين (GPO) وجمعية المكتبات الأمريكية ALA من أجل التعرف على احتياجات المكتبات من المعلومات الحكومية والتى يمكن أن يوفرها(GPO) [٦٤] .

أما (HMSO) فيتيح مطبوعاته من خلال ٦مكتبات للإيداع حددها قانون النشر الصادر فى عام ١٩١١م وهذه المكتبات هى :

١- المكتبة البريطانية.
٢- مكتبة أكسفورد.
٣- مكتبة جامعة كمبردج.
٤- الكتبة القومية بأسكتلنده.
٥- المكتبة القومية بويلز.
٦- مكتبة كلية ترينيتى بدبلن.

تتلقى هذه المكتبات نسخة واحدة من كل مطبوع حكومى صادر عن (HMSO) ، بينما تحصل المكتبات الأخرى على هذه المطبوعات عن طريق الشراء [٦٥] .

وترجع النشأة الأولى لنظام إيداع المطبوعات الحكومية فى نيوزيلنده إلى عام ١٩٧١م ، حينما تأسس مشروع مكتبة الإيداع استجابة لتوصيات كلٍ من جمعية المكتبات والمكتبة الوطنية بنيوزيلنده . وقد آلت تكلفة وإدارة هذه الخدمة إلى (NZ/GPO) الذى كان يحرص على استنساخ عدد كبير من المطبوعات التى تمثل أهمية كبيرة للعامة من أجل

تزويد تلك المكتبة بها [٦٦]. وقد تحولت هذه المكتبة فيما بعد إلى مشروع واسع المدى يضم ٧ مكتبات مخصصة للإيداع فقط Full Depository Library، وكذلك ١٤ مكتبة مختارة يكون الإيداع من ضمن مهامها الوظيفية [٦٧].

وفى أستراليا تقوم خدمة (AGPS) بإيداع المطبوعات الحكومية الصادرة عنها فى ستة مكتبات للإيداع ، إلى جانب المكتبة الوطنية ، كما أنها تتيح طبعات مجانية للمكتبات الجامعية[٦٨].

د- النشر التجارى :

كما تتولى مطبعة الدولة مهام النشر الحكومى يمكن لها أيضاً أن تتولى كل أو بعض مهام النشر التجارى ، لاسيما أن أداء هذه المهام يدر دخلاً كبيراً لمطبعة الدولة مقارنةً بالدخل الذى تحققه مهام النشر الحكومى . ومما يدفع مطبعة الدولة إلى القيام بمهام النشر التجارى هو توافر الإمكانيات والتجهيزات المادية والبشرية الهائلة التى تؤهلها لاستيعاب المزيد من أعمال الطبع والتسويق حتى يتحقق لها مبدأ عائد التكلفة . وفى أمريكا يحرص (GPO) على إنجاز أعمال الطبع التجارية التى تُدر دخلاً كبيراً للمكتب تصل نسبته إلى ٧٠% من الدخل الإجمالى له[٦٩].ويعتبر مكتب الطبع الحكومى بنيوزيلنده هيئة اقتصادية لها ميزانيتها المستقلة كأى شركة خاصة تقوم بدفع الضرائب والتأمينات ، لذلك يُمنح المكتب الحرية فى ممارسة وإنجاز أعمال الطبع والنشر لصالح القطاع الخاص التى تحقق عائداً كبيراً للمكتب[٧٠] .

ثالثاً : وظائف الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية :

١. الكيان القانونى للهيئة :

تخضع الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية لمفهوم الهيئة العامة التى تُعد شكلاً متحرراً ومتطوراً للمصالح الحكومية ، تلجأ إليه الحكومة عادةً لإدارة المشروعات ذات الطابع الاقتصادى . وفى مصر تعتبر الهيئة العامة وفقاً للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ شخص إدارى عام يدير مرفقاً عاماً أو خدمة عامة ، ويكون له الشخصية الاعتبارية والموازنة الخاصة التى تُعد على نمط موازنة الدولة ، وتُلحق بموازنة الجهة التابعة له وهى عادةً وزارة من الوزارات . وتنظم الهيئة العامة عادةً بقوانين خاصة ، أو قد يترك لها حرية وضع الأنظمة والقواعد التى تناسبها[٧١] .وعلى هذا النحو تُعد الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية هيئة اقتصادية ذات طابع خاص ، لها ميزانيتها الخاصة التى تُلحق بموازنة وزارة

الصناعة . ويخضع نظام العمل بها للقانون الخاص الذى صدر بشأنها وهو القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦ ، الذى نص على اختصاص الهيئة بإدارة المطبعة الأميرية والمطابع التابعة لها وجميع المطابع الحكومية الأخرى التى تُضم لها بقرار من رئيس الجمهورية.

٢. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية : الطابع الحكومى فى مصر :

هناك من يرى أن هيئة المطابع الأميرية لاتُعد الطابع الحكومى فى مصر ، والسبب فى ذلك أن كثيراً من الهيئات الحكومية لديها مطابعها الخاصة التى تُنجز مطبوعاتها ، وهناك أيضاً هيئات حكومية تتعامل مع المطابع التجارية ، كما أن هيئة المطابع لاتقتصر فقط على إنجاز المطبوعات الحكومية بل تقوم بإنجاز المطبوعات التجارية [٧٢] . وترى الباحثة أن الاتجاه السائد الذى تتبعه مطبعة الدولة فى العديد من دول العالم هو عدم احتكارها لإنجاز كافة المطبوعات الحكومية ، مع إعطائها الحرية فى ممارسة وإنجاز الأعمال التجارية . وذلك كما هو الحال فى نيوزيلنده فمنذ أوائل الثمانينات أصبح مكتب الطبع هناك يقوم على أسس تجارية ، وأصبح حراً فى ممارسة الأعمال التجارية لصالح القطاع الخاص ، كما أصبحت الهيئات الحكومية لها الحرية فى اختيار الجهة التى تنجز مطبوعاتها . وفى أمريكا توجد شواهد كثيرة تدل على عدم احتكار مكتب الطبع إنجاز المطبوعات الحكومية ، ومنها تصميم الفهرس الشهرى لكى يكون فهرساً شاملاً بالمطبوعات الحكومية سواء التى طُبعت داخل مكتب الطبع أو تلك التى طبعتها الهيئات الحكومية. يضاف إلى ذلك ما أكد عليه الرئيس الأمريكى فى دعوته للتقليل من إنجاز أعمال الطباعة داخل الهيئات الحكومية بإنجاز قدر من أعمالها إلى القطاع الخاص بدلاً من مكتب الطبع الأمريكى،على الرغم من أنه أنشئ أساساً للقضاء على مغالاة القطاع الخاص[٧٣] .

على هذا النحو يمكن أن نؤكد على دور هيئة المطابع الأميرية كطابع حكومى يحاكى نظائره فى دول العالم ، وهذا الطابع يكتسب فرديته وتميزه عن المطابع الحكومية الأخرى فى كونه مسئول عن إنجاز بعض أعمال الطبع التى لايمكن إنجازها فى أى جهة طبع أخرى مثل الجريدة الرسمية والمطبوعات السرية ومطبوعات أخرى تختلف أنواعها من دولة إلى أخرى . إلا أن هناك مظهراً آخر للفردية التى يتمتع بها الطابع الحكومى حيث أنه عادةً ما يعد جهة مركزية تتلقى جميع المطبوعات الحكومية التى تصدر داخل الدولة

لإعداد أدوات الحصر والضبط الببليوجرافى لها . وهذا المظهر تفتقده هيئة المطابع وذلك كما سيتضح من خلال التناول المفصل لوظائف الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

٤- وظائف الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية :

أولاً : الإنتاج (التصنيع):

اكتسبت المطابع الأميرية منذ إنشائها صفة الاحتكار بشأن جميع أعمال الطبع الحكومى ، خاصةً بعد إصدار لائحة للطباعة فى عام ١٩١٤م لتنظيم العمل بمهنة الطباعة والتجليد ، وكذلك المطابع المرخصة من نظارة المالية فى ذلك الوقت . ولقد تضمنت لائحة الطباعة أحكاماً عامة حددت مسئولية المطبعة الأميرية عن طبع وتجليد جميع استمارات الحكومة ودفاترها ومطبوعاتها...الخ ، كما أوضحت المطبوعات المستثناه من الطبع بها وهى مطبوعات الجهات التى تملك مطابع خاصة بها مثل مصلحة عموم السكك الحديدية ومصلحة المساحة ونظارة الحربية[٧٤].ظلت هذه الصفة التى اكتسبتها المطبعة قوية حتى عام ١٩٥٤م ، حينما نصت المادة رقم ١١٨ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة عام ١٩٥٤ بشأن توحيد المشتريات للطبع والتجليد على أن تتولى المطبعة الأميرية القيام بعمليات الطبع والتجليد بجميع أنواعها للقطاع الحكومى ، مع عدم جواز الطبع أو التجليد فى المطابع الخاصة إلا بموافقة وزارة المالية والاقتصاد ، أو لعدم استطاعة المطبعة الأميرية إجراء العمل فى الوقت المناسب . وقد كان الاستثناء الأخير من هذا البند بداية لتزعزع صفة الاحتكار للمطبعة ، وذلك من خلال سلطة وزارة المالية والاقتصاد بمنح الموافقة على التشغيل خارج المطبعة الأميرية . إلا أن صفة الاحتكار استمرت وحتى مع إنجاز أعمال الطبع الحكومية ، وذلك وفقاً لمنطوق قانون إنشاء الهيئة[٧٥].

غير أن هذا الدعم لم يظل طويلاً وذلك عندما أصدر وزير المالية قرار رقم ٩٧لسنة ١٩٦٠ الذى يُخول فيه للوزير المختص بأى وزارة حق إصدار موافقته على إنجاز الطبع فى المطابع الخاصة فى الحالات العاجلة التى تقتضيها ضرورة العمل . ولقد كان هذا القرار بمثابة بداية لفتح باب المنافسة بطريق غير مباشر ، حيث نص على جواز الطبع خارج الهيئة فى حالة عدم استطاعتها إجراء العمل فى الوقت المناسب . وكان ذلك ضغطاً على الهيئة لا يسمح لها بالإرجاء المؤقت لبعض الأعمال لإنجاز ما قد يكون لديها من أعمال أخرى تحت التشغيل وتتطلب سرعة الإنجاز . وفى عام ١٩٦١ صدر قرار وزير

المالية رقم ٤ لسنة ١٩٦١ يسمح فيه بأن تتولى دار مطابع الشعب عمليات الطبع والتجليد فى حالة عدم استطاعة الهيئة إجراء هذه العمليات فى الوقت المناسب . كما صدر القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦١ عن وزير المالية الذى ينص على جواز إنجاز أعمال الطبع الحكومية فى مطابع المؤسسات الصحفية والمطابع الخاصة فى الحالات العاجلة التى تقتضيها ضرورة العمل بشرط موافقة الوزير المختص ، أو لعدم استطاعة كل من هيئة المطابع أو مطابع الشعب إجراء العمل فى الوقت المناسب ، مما أعطى ذلك إشارة البدء لدخول دور الصحف لأول مرة فى مجال الطبع الحكومى . ثم صدر قرار وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٦١ بتوسيع مجال المطابع البديلة ، فنص على قيام دار التحرير للطبع والنشر كبديل ثان لهيئة المطابع بعد مطابع الشعب ، كذلك معاملة دور الصحف كمطابع القطاع الخاص . ونتيجة لتضخم الطاقات الإنتاجية فى قطاع الطباعة فى مصر ، والرغبة فى الاستفادة من تلك الطاقات وإتاحة الفرص للجميع ، فلقد صدر القرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بتحديد المطابع البديلة فى حالة اعتذار هذه المطابع ، وذلك حسب الترتيب التالي:-

١- المؤسسة المصرية للأنباء والنشر والتوزيع والطباعة.

٢- دار مطابع الشعب .

٣- دار التحرير للطبع والنشر .

٤- مطابع المؤسسات الصحفية .

كما أجاز القرار الطبع خارج هذه المطابع فى الحالات العاجلة التى تقتضيها ضرورة العمل بشرط موافقة الوزير المختص ، أو لعدم استطاعة هذه المطابع إجراء العمل فى الوقت المناسب. ولقد أدى توالى القرارات المجحفة لهيئة المطابع إلى تناقص التشغيلات بالهيئة نتيجة للاعتذارات التى تُجبر الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية عليها من جراء الحيل التى يلجأ إليها بعض العملاء بتحديد آجال ضيقة للتشغيل دون تقدير لما قد يكون لدى الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية من أعمال أخرى لها أهمية . وفى الوقت نفسه بدأت بعض الجهات تشكو من الصعوبات التى تعترضها من خلال التعامل مع هيئة المطابع الأميرية وكانت هذه الصعوبات على النحو التالى

١- عدم سرعة إنجاز المطلوب فى الوقت المناسب .

٢- عدم كفاية الخامات الرئيسية .

٣- ارتفاع أسعار الطبع بالهيئة [٧٦].

وبالنسبة للكتب المدرسية كانت الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية تستوعب من كم الكتب المدرسية ما يتناسب مع طاقتها الإنتاجية ، ثم تترك البقية لكى تتمارس عليها المطابع الأخرى غير أنه عند الاستعداد لطبع الكتب المدرسية للعام الدراسى ١٩٦٨/١٩٦٩ طلب ممثلو مطابع القطاع العام ودور الصحف ضرورة تمثيل هيئة المطابع فى لجنة الممارسة التى تجمعهم ، رغبةً منهم فى التساوى مع هيئة المطابع وتحت إصرار تلك المطابع دخلت الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية لأول مرة لجنة الممارسة . ومن هنا بدأت الهيئة تدخل سوق المنافسة فى الكتب المدرسية بأسلوب التمارس ، فنجحت فى عمليات وفشلت فى عمليات أخرى مما جعلها تتعرض لهزات عنيفة وفقاً لظروف المنافسة وإمكانيات الهيئة الإنتاجية (٧٧) .وهكذا نجد أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية قد فقدت صفة الاحتكار لإنجاز نسبة ليست قليلة من أعمال الطبع الحكومية خاصً فى ظل قانون المناقصات والمزايدات الذى يهدف إلى تكافؤ الفرص والمساواة وحرية المنافسة من خلال عقد المناقصات والممارسات والمزايدات .

ورغم ذلك مازالت الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية تحتكر إنجاز العديد من المطبوعات وفقاً لما خولته لها القوانين والقرارات الرسمية الصادرة عن الدولة . إلى جانب اشتراكها فى سوق المنافسة لإنجاز المطبوعات التجارية ، كما تمارس الهيئة دورها كناشر للمطبوعات الحكومية وكتب النشر التجارى . وفيما يلى بيان بأنواع المطبوعات التى تنجزها الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية:-

١- المطبوعات التى تحتكر الهيئة طبعها :-

أ- المطبوعات الحكومية

الجرائد الرسمية :

١- **الوقائع المصرية** : تتولى الهيئة طبعها منذ صدور أول عدد لها فى عام ١٨٢٨م ، وتتولى الهيئة توزيعها .

٢- **الجريدة الرسمية** : تتولى الهيئة طبعها منذ صدور أول عدد لها فى عام ١٩٥٨م . وتتولى الهيئة توزيعها .

٣- **صحيفة الاستثمار**: وهى نشرة دورية ، يُنشر بها عقود التأسيس والأنظمة الأساسية للمشروعات التى تتخذ شكل شركات وفقاً لأحكام ا لقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الخاص

بالاستثمار . وقد تولت الهيئة طبع هذه الصحيفة اعتبارا من العدد الثانى فى يوليو ١٩٩٥ ، وهى تصدر عن الهيئة العامة للاستثمار التى تتولى توزيعها .

٤- **صحيفة الشركات** : وهى نشرة دورية ، ينشر بها عقود التأسيس والأنظمة الأساسية للمشروعات التى تتخذ شكل شركات وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ الخاص بالشركات ذات المسئولية المحدودة ، وهى تصدر عن مصلحة الشركات التى تتولى توزيعها .

٥-- **صحيفة الأسماء التجارية** : وهى نشرة دورية تصدر عن مصلحة التسجيل التجارى فى الأسبوع الأول من كل شهر . وتشتمل على أرقام السجلات التجارية للشركات والمؤسسات والمتاجر . وتتولى المصلحة توزيعها .

٦- **صحيفة العلامات التجارية** : وهى نشرة دورية تصدر عن مصلحة التسجيل التجارى فى الأسبوع الأول من كل شهر ، وتشتمل على الشعارات التى تتخذها الشركات والمؤسسات علامات تجارية لها . وتتولى المصلحة توزيعها .

مطبوعات وزارة المالية :

تتولى الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية طبع ميزانية الدولة والموازنة السنوية والحسابات الختامية لصالح وزارة المالية وعلى نفقتها .

ب- المطبوعات الموحدة :

وتشتمل على الأنواع التالية:

١- **المطبوعات الحسابية** : تستخدم هذه المطبوعات لأداء جميع أعمال الحسابات بجميع الجهات الحكومية ، وهذه المطبوعات قد أقرها النظام المحاسبى الموحد الصادر فى عام ١٩٦٦.

٢- **المطبوعات ذات القيمة** : تستخدم هذه المطبوعات فى إجراءات الصرف والتوريد ، كما تستخدم فى الرقابة على المعاملات المالية.

٣ - **المطبوعات الموحدة للتربية والتعليم** : تستخدم هذه المطبوعات من قبل جميع الإدارات والمديريات التعليمية فى مصر ، مثل كراسات الإجابة والاستمارات الخاصة بالامتحانات وكشوف رصد الدرجات...الخ.

وقد ألزمت اللائحة المالية للموازنة والحسابات القطاع الحكومى بتركيز طبع المطبوعات ذات القيمة والمطبوعات الحسابية ومطبوعات وزارة التربية والتعليم فى هيئة المطابع . وقد نصت على ذلك المادة ٥٢٤ من اللائحة الصادرة فى عام ١٩٩٠، كما

صدر الكتاب الدورى رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢ عن وزير المالية مؤكداً على ضرورة الالتزام بما ورد فى المادة سالفة الذكر . ثم صدر الكتاب الدورى رقم ١١٤ لسنة ١٩٩٤ عن وزير المالية ليشير إلى أن قيام الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بإنجاز هذه المطبوعات يعتبر إحدى أسس الرقابة الداخلية لضمان حسن استعمال هذه المطبوعات خاصةً ما يرتبط منها بالمتحصلات التى تتم بموجب الدفاتر ذات القيمة ، كما أن الحصول على تلك المطبوعات من المطابع الأخرى يمثل مخالفة مالية صريحة للتعليمات المالية ، كما يُلزم الكتاب جميع الجهات الحكومية بمراعاة الالتزام بتنفيذ أحكام المادة ٥٢٤ من اللائحة [٧٨]. وفى اللائحة المالية الصادرة فى عام ١٩٩٥ نصت المادة ٥٠٢ على تركيز عملية طبع هذه المطبوعات داخل الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية مع استثناء المطبوعات التى تتولى هيئة المساحة طبعها [٧٩]. كما أصدر وزير المالية منشور رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ يؤكد فيه الالتزام بما نصت عليه المادة ٥٠٢ من اللائحة المالية من قبل الأجهزة الإدارية بالدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والاقتصادية . ويأتي هذا التأكيد على دور الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية فى إنجاز هذه المطبوعات للقضاء على محاولات بعض المطابع الخاصة إنجاز مثل هذه المطبوعات وتوريدها للهيئات الحكومية بسعر أقل ، مما يُعد ذلك تزييف وتزوير لأوراق رسمية.

وتقوم الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية حيال تلك المطبوعات بدور الطابع والموزع . وكانت وزارة المالية فى الماضى وحتى أواخر السبعينيات تتولى توزيعها وتحصيل إيراداتها ، ثم أُسند للهيئة هذا الدور . ويحقق إنجاز المطبوعات الموحدة وتوزيعها عائداً كبيراً للهيئة ،حيث أن متوسط العائد الإجمالي الذى يحققه إنجاز المطبوعات الموحدة هو ٤٥.٦٢٠.٢٢٤ جنيهاً . وتسهم مطبوعات التربية والتعليم بالنصيب الأكبر من هذا العائد حيث تحقق متوسط قدره ٢٥.٤٦٠.٧٩٧جنيهاً بنسبة ٥٦% من متوسط العائد الإجمالى . يأتى بعدها مطبوعات ذات القيمة التى تحقق متوسط قدره ١١.٥٨٠.٩٤٤ جنيهاً بنسب قدرها ٢٥% . وفى المرتبة الأخيرة تأتى المطبوعات الحسابية حيث تحقق متوسط قدره ٨.٥٧٨.٤٨٣ جنيهاً بنسبة ١٩% من متوسط العائد الإجمالى الذى يحققه إنجاز المطبوعات الموحدة[٨٠].

ج- المطبوعات السرية :

تتمثل المطبوعات السرية فى مطبوعات رئاسة الجمهورية ، ووزارة الداخلية ، وأعمال الانتخابات ، ومطبوعات وزارة الخارجية ، ووزارة العدل . ويتم إنجاز هذه المطبوعات على نفقة الجهات المعنية فى ظل تواجد الرقابة الأمنية من قبل أجهزة الأمن بالدولة .

٢- المطبوعات التجارية:

المطبوعات التجارية هى المطبوعات التى تقوم الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية حيالها بدور الطابع فقط ولكن لا تنشرها ، وتدخل بها الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية فى مجال المنافسة مع المطابع الحكومية ومطابع المؤسسات الصحفية والقطاع الخاص . وتحصل الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية عليها عن طريق عروض الأسعار والمناقصات والممارسات . ويتم إنجاز هذه المطبوعات لصالح الجهات الحكومية أو شركات قطاع الأعمال والقطاع الخاص ، حيث تتعامل الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية مع ما يقرب من ٧٤٢ جهة حكومية و ٢٧٠ شركة . وتشمل المطبوعات التجارية أشكالاً متعددة(سجلات- سراكى- دفاتر- كتب - مجلات - كروت- ملفات ...الخ) وأبرز أنواع المطبوعات التجارية التى تنجزها الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية هى الكتب المدرسية التى تساهم بالنصيب الأكبر فى العائد الذى تحققه الهيئة من وراء إنجاز المطبوعات التجارية .

يبلغ متوسط العائد الإجمالى الذى تحققه المطبوعات التجارية ١٨٠.٥٥٦.١٥٥جنيهاً ، تحقق الكتب المدرسية ٧٧% من هذا المتوسط حيث تحقق عائد متوسط قدره ١٣٨.٨٤٨.٩٩١جنيهاً، ثم يأتى فى المرتبة الثانية العائد الذى تحققه المطبوعات التى يتم إنجازها لصالح الهيئات الحكومية حيث تحقق متوسط قدره ٣٦.٩٩٠.٢٧١جنيهاً بنسبة قدرها ٢٠%، وفى المرتبة الأخيرة يأتى العائد الذى تحققه مطبوعات الشركات حيث يحقق عائد قدره ٤.٧١٦.٨٩٣جنيهاً بنسبة ٣% من متوسط العائد الإجمالى الذى تحققه المطبوعات التجارية .

٣- مطبوعات تنشرها الهيئة :

أ- المطبوعات الحكومية :

من أبرز سمات الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية قيامها بنشر المطبوعات الحكومية التى تتضمن القوانين والتشريعات والقرارات واللوائح ، خاصةً ما يرتبط منها بالمنفعة العامة . بالإضافة إلى نشر الأعداد اليومية للوقائع المصرية والأعداد الأسبوعية للجريدة الرسمية . وتساهم الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية من خلال نشرها لهذه المطبوعات بالنصيب الأكبر من المطبوعات الحكومية المنشورة فى مصر . وقد أجرت الباحثة دراسة على قسم المطبوعات الحكومية بنشرة الإيداع المصرية وذلك منذ بدء ظهور هذا القسم بالنشرة فى عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٩٨. وذلك بهدف الوقوف على إسهام الهيئة فى إنتاج المطبوعات الحكومية المصرية .

إسهام الهيئة فى إنتاج المطبوعات الحكومية فى مصر[٨٣].

الفترة الزمنية	إسهام الهيئة
١٩٧٠-١٩٧٤	%٥١.٤
١٩٧٥-١٩٧٩	%٦٠.٤
١٩٨٠-١٩٨٤	%٦٢
١٩٨٥-١٩٨٩	%٨٧
١٩٩٠-١٩٩٤	%٨٥
١٩٩٥-١٩٩٨	%٩٣

بتبين من الجدول السابق أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية تسهم إسهاماً كبيراً فى إنتاج المطبوعات الحكومية ، حيث تقوم فى المتوسط بإنتاج ٧٣% من المطبوعات الحكومية المصرية ، مما يؤكد على تقلد الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية لدور الطابع الحكومى فى مصر . وترجع هذه النسبة المرتفعة إلى توافر الإمكانيات المادية والبشرية التى تؤهل الهيئة لإنجاز هذه المطبوعات. وعلى الرغم من دور الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية فى نشر المطبوعات الحكومية إلا أن نشرها لهذه المطبوعات لا يحقق سوى عائداً محدوداً للهيئة وذلك بالقياس للعائد الذى تحققه المطبوعات التجارية والمطبوعات الموحدة ، حيث أن متوسط العائد الذى يحققه نشر المطبوعات الحكومية يبلغ ١.٨١١.٠٠١جنيهاً، ويبلغ العائد المتوسط الذى يحققه نشر الكتب ١.١٠٠.٠١٣جنيهاً بنسبة ٦١% من متوسط العائد الإجمالى ، بينما يحقق نشر الدوريات

عائد متوسط قدره ٧١٠.٩٨٨جنيهاً بنسبة ٣٩% من متوسط العائد الإجمالى الذى يحققه نشر المطبوعات الحكومية (٨٤).

ب-كتب النشر التجارى

تنشر الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية عدد محدود من كتب النشر التجارى تبلغ نسبتها ٥.٣% من إجمالى المطبوعات التى تنشرها الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (*) ، ويرجع ذلك إلى عدم تعامل الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية مع مؤلفى هذه الكتب كناشر تجارى وإنما تتعامل معهم كطابع وموزع يحصل منهم على جميع تكاليف الطبع والتوزيع ولايتحمل أى خسارة قد تحدث . وتحت هذه الفئة من الكتب تقوم الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بنشر عدد محدود للغاية من عناوين كتب التراث الى جانب المصحف الشريف لحسابها الخاص حيث تتحمل الهيئة كافة تكاليف الطبع والتوزيع ، غير أن هذه الكتب لا تحظى بمعدلات بيع مرتفعة نظراً لعدم تخصص الهيئة فى نشر كتب التراث مع عدم توافر الخبرات اللازمة لتسويقها ويبلغ متوسط العائد الذى تحققه كتب النشر التجارى١٩٥.٧٥٧ ج.م (٨٥). وهكذا نجد أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية تمارس برنامجاً للنشر محدود للغاية يلاحظ عليه مايلى :

أ- يتضمن البرنامج نشر كتب التراث وهذه الفئة من الكتب لها ناشريها المتخصصين التى تنأى الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية عنهم ، فعلى الرغم من أن المطبعة الأميرية كانت تتولى طبع هذه الفئة من الكتب إبان البدايات الأولى من إنشائها وذلك من خلال القسم الأدبى بها ، إلا أن هذا القسم قد تم إغلاقه فى عام ١٩١٤م ولم يتم فتحه فيما بعد(٨٦) . وتؤكد ذلك الدراسة التى قام بها الدكتور محمد المصرى ، حيث تناولت هذه الدراسة تطور نشر كتب التراث المحققة فى مصر خلال القرن العشرين ، وقد استعرضت الدراسة أهم من ساهموا فى نشر هذا التراث ، وأبرز الناشرين الذين أدوا دوراً ملحوظاً خلال عقود القرن العشرين مثل دار المعارف ، دار إحياء الكتب العربية ، المكتبة السلفية ، مطبعة السنة المحمدية ... وآخرين . أما المطبعة الأميرية فلم يكن لها دوراً خلال القرن العشرين فى نشر هذه الكتب (٨٧). غير أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية تقبل على نشر بعض عناوين هذه الفئة من الكتب رغبةً فى تنوع إنتاجها وتحقيق عائداً أكبر من وراء النشر ، إلا أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية تعانى من تكدس آلاف النسخ من هذه الكتب .

ب- رغم أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية تنشر نحو ٧٣% من المطبوعات الحكومية فى مصر إلا أنها لاتحقق عائداً كبيراً من وراء نشرها لهذه المطبوعات . ويرجع ذلك إلى عدد النسخ الحدود المنتج من كل عنوان والذى يتراوح مابين ١٠٣٢-٢٠٣٢ نسخة فى الطبعة الواحدة[٨٨] ، مما يدل على عدم وعى الهيئة بأهمية المطبوعات الحكومية ، ودورها كطابع حكومى من مهامه الرئيسية إتاحة المطبوعات الحكومية بالكم المناسب للمواطنين ، وبالطبع يرتبط ذلك بالعوامل التسويقية التى تفتقدها الهيئة.

وفيما يحقق برنامج النشر أقل قدر من عائد الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية نجد أن مطبوعات وزارة التربية والتعليم (المطبوعات الموحدة للتربية والتعليم + الكتب المدرسية) تحقق أكبر قدر يصل إلى ٧٢% من إجمالى عائد الهيئة من إنجاز المطبوعات . هذا على الرغم من أن هذه الفئة من المطبوعات لاتنتمى إلى فئات المطبوعات التى تنجزها مطبعة الدولة ، فمهمة نشر الكتب المدرسية فى الدول المتقدمة عادة ما تتولاها شركات النشر التجارية الكبرى مثل :Mc Graw-Hill و Macmillan و Franklin فى أمريكا ، و Longman فى إنجلترا [٨٩].

وليس المطلوب فى هذا السياق تقليل الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية من إنجاز هذه المطبوعات التى تحقق عائداً كبيراً ، حيث أن الهيئة تُعد من الهيئات الاقتصادية التى يجب عليها أن تحقق أرباحاً وفائضاً تمول به خزانة الدولة . ولكن المطلوب مزيد من الاهتمام بنشر المطبوعات الحكومية بالكم والكيف الذى يتناسب و أهمية المطبوعات الحكومية ودورها كمصدر من مصادر المعلومات الأولية والمرجعية التى يجب أن تُتاح لعامة الشعب كمظهر من مظاهر ممارسة الديموقراطية .

ج- مازالت الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية تضع نفسها فى إطار إنتاج ضيق وهو الطباعة ، ولا تساير الاتجاه العالمى الحديث لمطبعة الدولة نحو إنتاج الأشكال الحديثة للمطبوعات الحكومية ، حيث تقتصر الهيئة على الشكل المطبوع ، ولاتنوى حالياً أو مستقبلاً إنتاج الأشكال الحديثة اعتقادا منها أن هذا الإنتاج المتطور ليس من مهامها ووظائفها وإنما من مهام الجهات المتخصصة المؤهلة بالإمكانيات والتجهيزات اللازمة لإنجاز هذه الأشكال[٩٠].

وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى الدور الرائد الذى قام به " مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء" من أجل إتاحة المعلومات الحكومية من خلال الأشكال الحديثة لأوعية المعلومات . فقد قام المركز بالاشتراك مع خبراء من وزارة العدل بإنشاء " القاعدة القومية للتشريعات المصرية " وقد استغرق إنشاء هذه القاعدة أثنى عشر عاماً (١٩٨٦م-١٩٩٨م) . وتشتمل القاعدة على النصوص الكاملة للتشريعات والقوانين والقرارات التى وردت بالوقائع المصرية منذ إصدارها فى عام ١٨٢٨م ، وكذلك التى وردت بالجريدة الرسمية منذ إصدارها فى عام ١٩٥٨م . وقد استهدف إنشاء القاعدة مايلى:-

١- إتاحة الإمكانيات العملية للتغلب نهائياً على مشكلة تضخم وتضارب التشريعات .

٢- رفع كفاءة وفاعلية إعداد التشريعات الحديثة .

٣- دعم اتخاذ القرار بإيضاح الجوانب التشريعية للقضايا المطروحة .

٤- دعم جهود تبسيط وتطوير إجراءات التقاضى .

٥- توفير خدمات المعلومات التشريعية لقاعدة كبيرة من المستفيدين .

٦- تشجيع البحث العلمى فى مجال القانون .

وتتيح القاعدة إمكانيات البحث التالية :-

١- الاستعلام عن تشريع أو حكم أو فتوى للحصول على بياناته التفصيلية أو صورته

٢- الاستعلام الموضوعى لتحديد جميع التشريعات التى تنظم موضوعاً محدداً .

٣- الاستعلام عن التشريعات التى تم تعديلها أو إضفاء مواد عليها .

٤- الاستعلام عن موقف التشريع من حيث السريان أو التعديل أو الإلغاء[٩١].

ويتم تحديث هذه القاعدة أول بأول ، كما يتم إصدار نشرة شهرية بالتشريعات الجديدة مدعمة بالإحصائيات الجدولية والرسومات البيانية . وتُتاح القاعدة على الخط المباشر من خلال موقعها على الإنترنت ، كما تُتاح هذه القاعدة على أقراص مدمجة. وتخدم القاعدة التشريعية فئات متعددة مثل وزارة العدل ، مجلس الشعب، أمانة مجلس الوزراء ، الهيئات القضائية والوزارات ، الباحثون والدارسون فى مجال القانون والشريعة ، المحامون والمستشارون . ومنذ عام ١٩٩٩م قامت شركة " خدمات التنمية والتشريعات " بالحصول على حق استغلال القاعدة وتحديثها وإتاحتها لجميع الفئات عن طريق الاشتراكات ، كما تقوم بتصنيع الأقراص المدمجة وبيعها من خلال مقر الشركة [٩٢]. وإن كانت الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية لم تبادر بإنشاء هذه القاعدة ، فقد كان من

الأجدى أن تحصل على حق استغلالها وتحديثها وإتاحتها ، على اعتبار أن الهيئة هى المنشأ الأول الذى يصدر عنه أعداد الجريدة الرسمية والوقائع المصرية التى تعتبر المكونات الأساسية للقاعدة .

ثانياً : الضبط الببليوجرافى:

تقوم إدارة النشر التابعة لمركز المعلومات بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بإصدار مجلة بعنوان "نشرة شهرية" وهى تشتمل على مقالات متعددة فى موضوعات مختلفة دينية واجتماعية وثقافية ، إلى جانب المقالات التى تتناول فن وصناعة الطباعة . وما يميز هذه النشرة هو احتوائها على كشاف بالقوانين والقرارات الوزارية ، وقرارات رئيس الجمهورية ، وأحكام المحكمة الدستورية العليا ، وقرارات لجنة شئون الأحزاب السياسية التى وردت بأعداد الجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال شهر سابق. ويعطى الكشاف لكل مدخل رقم المادة (قانون أو قرار...) ، وموضوعها ، والجريدة التى وردت بها ، ورقم العدد وتاريخه .

على الرغم من أهمية النشرة التى تستمدها من هذا الكشاف إلا أن هذه النشرة لا تتاح للجمهور ، وإنما تُوزع على مستوى إدارات الهيئة وكذلك عدد محدود من الهيئات الحكومية لأغراض الدعاية والإعلان عن الهيئة . كما قامت الإدارة نفسها بمحاولات محدودة لإصدار قوائم بالمطبوعات الصادرة عن الهيئة وكان ذلك بمناسبة اشتراك الهيئة فى معرض القاهرة الدولى للكتاب فى الأعوام ١٩٩٦م ، ١٩٩٧م ، ١٩٩٨م .ثم توقف إصدار هذه القوائم . أما إدارة الحاسب الآلى فتقوم بإتاحة معلومات مختصرة عن التشريعات الصادرة حديثاً من خلال موقع الهيئة على الإنترنت .

وترى الباحثة أن هناك قصوراً شديداً فى أداء وظيفة الضبط الببليوجرافى بالهيئة كماً ونوعاً، حيث لا تتولى الهيئة إعداد فهارس وببليوجرافيات منتظمة بالمطبوعات الصادرة عنها . وهى مهمة يجب أن تتولاها الهيئة كطابع حكومى للدولة ، ويجب ألا يقتصر إعداد هذه الفهارس على ما تصدره الهيئة من مطبوعات بل يجب أن يشمل أيضاً المطبوعات الصادرة عن الهيئات الحكومية فى مصر . وللتغلب على هذا القصور ، يمكن إصدار التشريع الذى يلزم الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بإعداد أدوات الضبط الببليوجرافى القومية للمطبوعات الحكومية فى مصر . وذلك على غرار ما تصدره المطابع النظيرة فى العالم . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تزويد مركز المعلومات بالهيئة بالمفهرسين

والمصنفين من ذوى الكفاءة العالية ، مع توفير كافة الإمكانيات المادية اللازمة. وعلى الرغم من قيام دار الكتب بإفراد قسم للمطبوعات الحكومية فى نشرة الإيداع ، إلا أن ذلك لا يتعارض مع إعداد أداة ضبط قومية للمطبوعات الحكومية . وفى العديد من الدول نجد أن الببليوجرافية القومية التى تُصدرها المكتبة الوطنية تعتمد فى إعداد القسم الحكومى بها على الببليوجرافية القومية بالمطبوعات الحكومية التى تصدرها مطبعة الدولة والتى عادةً ما تشتمل على مداخل متعددة ومعلومات وبيانات أكثر تفصيلاً من تلك التى ترد فى الببليوجرافية التى تصدرها المكتبة الوطنية .كما لاحظت الباحثة عدم الانتظام فى إصدار قوائم المطبوعات على الرغم من أنها أداة هامة يلجأ إليها الناشرين لتسويق مطبوعاتهم . لذلك يجب على الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية توجيه مزيد من اهتمام لإصدار هذه القائمة بصفة منتظمة من أجل التعريف بما يصدر عنها من مطبوعات . وكذلك توزيعها على نطاق واسع يشمل الأفراد والمؤسسات حتى يتحقق لهم الإتاحة لهذه المطبوعات .

ثالثاً : التوزيع :

تتولى الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية توزيع المطبوعات الآتية :

- المطبوعات الموحدة .
- المطبوعات الحكومية .
- كتب النشر التجارى .
- كتب الأمانات .

ويتم التوزيع عن طريق القنوات التالية :

١- البيع :

تقوم الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بتصريف إنتاجها من المطبوعات الموحدة عن طريق إدارة البيع بالهيئة ، حيث تتلقى طلبات هذه المطبوعات من الهيئات الحكومية بجميع محافظات الجمهورية . أما بالنسبة للمطبوعات الحكومية ، تقوم الهيئة بتوزيع الكتب وأعداد محدودة من الدوريات (الجريدة الرسمية والوقائع المصرية) من خلال منافذ البيع التابعة للهيئة ويبلغ عددها ثلاثة منافذ ، يوجد أثنين منهم بالقاهرة الكبرى أما المنفذ الثالث فيوجد بمحافظة الإسكندرية . وعن طريق هذه المنافذ يتم أيضاً بيع كتب النشر التجارى ، وكذلك كتب الأمانات التى يتقدم بها مؤلفيها أوناشريها لتوزيعها من خلال هذه المنافذ نظير حصول الهيئة على ٢٥% من ثمن كل نسخة . وعن طريق الاشتراكات يتم توزيع الغالبية

العظمى من أعداد الدوريات (الجريدة والوقائع) من خلال البريد أو الاستلام المباشر من إدارة الاشتراكات بالهيئة .

٢- <u>الإيداع :</u>

تحرص الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية على إيداع عشرة نسخ من كل مطبوع يصدر عنها فى دار الكتب وفقاً لقانون الإيداع المصرى . كما تقوم أيضاً بإيداع نسختين من كل مطبوع فى المكتبة التابعة لمركز المعلومات بالهيئة . ويمكن من خلال هذه المكتبة الإطلاع على الأعداد الكاملة للجريدة الرسمية والوقائع منذ صدورهما ، وكذلك سائر فئات المطبوعات الحكومية الصادرة عن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . كما يمكن الحصول على صور مستنسخة من أى مادة وردت بالجريدة والوقائع ، وهذه الصور عادةً ما توثقها الهيئة بشعار الجمهورية على كل صفحة من صفحاتها ، وهذا من شأنه أن يدعم الصورة المستنسخة عند تقديمها إلى الجهات المختصة لتحقيق مصلحة أو منفعة ما ، غير أن الهيئة العامة لا تحرص على التعريف بهذه المكتبة مما يقلل من إقبال المستفيدين عليها

ومما سبق يُلاحظ النقص الشديد فى عدد منافذ البيع ، مع عدم وجود مكاتب إقليمية تابعة للهيئة بالمحافظات لبيع المطبوعات الحكومية . وعلى الهيئة أن تضع فى خطتها زيادة هذه المنافذ لتحقيق إتاحة واسعة للمطبوعات. كما يُلاحظ عدم التعريف بالمكتبة التابعة لمركز المعلومات بالهيئة رغم أهميتها وثراء مجموعاتها . وتجدر الإشارة هنا إلى إمكانية استخدام هذه المكتبة كمكتبة إيداع للمطبوعات الحكومية الصادرة عن كافة الهيئات الحكومية فى مصر . ويستلزم ذلك بالطبع إصدار التشريع الذى يُلزم الهيئات بإيداع عدد محدد من نسخ كل مطبوع حكومى فى مكتب الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، كما يستلزم ذلك إعداد المكتبة وتزويدها بالتجهيزات المادية والإمكانيات البشرية اللازمة . وبالطبع فسوف يساعد الإيداع المركزى على إعداد الببليوجرافية القومية المقترحة آنفاً .

<u>رابعاً : التعليم والتدريب على الطباعة :</u>

تسهم الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية فى رفع المستوى الفنى لصناعة الطباعة فى مصر وذلك عن طريق خلق وإعداد الكوادر الفنية الماهرة فى مجالات الطباعة المختلفة . وفيما يلى نستعرض إسهامات الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية فى مجال التعليم والتدريب على الطباعة :-

١- مركز التدريب على الطباعة :

أنشأت الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية مركز التدريب على الطباعة بمقرها بإمبابة بموجب القرار الوزارى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٦م . وقد تم إعداد لائحة داخلية للمركز لتنظيم الأعمال المالية والإدارية والتجارية وشئون التدريب العملى والنظرى ، وذلك فى ضوء ما جاء بالقرار. وقد أعتمد هذا المركز فى بدايته على آلات الطباعة التى كانت تملكها وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى ، وقد تولت الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية نقلها من دار المعارف وتهيئتها للعمل داخل الهيئة لخدمة أغراض التدريب . وفى عام ١٩٨٤م تم تدعيم المركز بماكينات جديدة لرفع مستوى الداء الفنى لدى المتدربين . وقد كانت مدة التدريب ستة أشهر وذلك منذ إنشاء المركز وحتى عام ١٩٩٤م ، ثم أصبحت فيما بعد تسعة أشهر[٩٣].

ويشمل المركز التخصصات الآتية :

١- التجهيزات الفنية : التصويرالميكانيكى- فصل الألوان- الرتوش والمونتاج- تحضير ألواح الأوفست.

٢- الطباعة : التغذية بالأفرخ – الويب أوفست.

٣- التجليد : تجليد آلى- تجليد نصف آلى- تسطير.

٤- الصيانة : الصيانة الميكانيكية- الصيانة الكهربائية- الصيانة الإلكترونية.

ويتسع المركز لتدريب ٣٠٠ من خريجى المدارس الثانوية (عام- صناعى – تجارى) ، وتتولى وزارة القوى العاملة الصرف المالى على المركز. وعادةً ما تقوم الهيئة قبل انتهاء الدورة بشهرين على الأقل بمخاطبة دور الطباعة بأنحاء الجمهورية لتحديد احتياجاتهم من العمالة الفنية المدربة ، مع قيام الهيئة بمتابعة تعيينهم بهذه الجهات للتأكد من تحقيق الهدف المرجو من التدريب[٩٤].

٢- مدرسة الطباعة الثانوية :

اتجهت الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية إلى إنشاء المدرسة الثانوية الصناعية للطباعة بهدف تخريج دفعات متخصصة من الفنيين المتخصصين فى فنون الطباعة والمدربين على أحدث أساليب الطباعة . وقد تم إنشاء هذه المدرسة فى عام ١٩٧٩م بموجب عقد أتفاق بين وزارة الصناعة ويمثلها الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية وبين وزارة التربية والتعليم ، وقد حُدد مقرها بالمساحة المجاورة لمكتبة الهيئة

العامة لشئون المطابع الأميرية بالدور الخامس ، وذلك لتلقى تدريس المواد النظرية أما التدريب العملى فيتم بورش الهيئة بواسطة المشرفين والمهندسين المتخصصين فى علوم الطباعة . وتقبل المدرسة الحاصلين على شهادة الإعدادية من أبناء محافظة الجيزة ، كما تقبل أبناء العاملين بالهيئة دون التقيد بشرط المجموع ، ويمكن للعاملين بالهيئة الذين لم يتمكنوا من التعليم الانتساب إليها. وتبلغ مدة الدراسة بهذه المدرسة ثلاث سنوات ، يتخصص الطالب خلالها ابتداء من الصف الثانى فى إحدى التخصصات الآتية :

- التصوير الميكانيكى .
- الجمع التصويرى .
- الطباعة الليثوغرافية (الأوفست).
- التجليد والتصوير .

وتعتبر المدرسة من أولى المدارس الفنية الصناعية المتخصصة فى الطباعة فى مصر(٩٦).

٣- <u>تدريب الوافدين :</u>

تتولى الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية تدريب بعض الوافدين من الدول العربية على فنون الطباعة والتجليد ، وهذه الدول مثل : الأردن ، الجزائر ، السودان ، الكويت . ويكون الإقبال على هذا التدريب إما بدافع شخصى من قبل المتدرب ، أو أن يكون مبعوثاً من قبل إحدى الجهات الحكومية فى بلاده . ويتم التدريب لجميع الوافدين نظير سداد قيمة التدريب طبقاً للتعليمات والنظم المعمول بها والمعتمدة من داخل الهيئة . وتتراوح فترات التدريب بين ثلاثة أشهر كحد أدنى وتسعة أشهر كحد أقصى . وقد يتم تدريب المتدربين على كافة أعمال التجهيز والطباعة والتجليد ، أو على إحدى هذه التخصصات ، وذلك وفقاً لرغبة المتدرب ، ويتم التدريب بواسطة المهندسين والفنيين المتخصصين . وفى نهاية الدورة يُمنح الوافدون شهادات تدريب معتمدة من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية وموثقة بشعار الجمهورية محدداً بها فترة التدريب والتخصص الذى تم التدريب عليه ولايتم هذا النوع من التدريب إلا بإخطار هيئة الأمن القومى بالدولة (أمن الدولة) للحصول على موافقتها بتدريب هؤلاء الوافدين (٩٧).

إلى جانب هذه الإسهامات ، كان للهيئة دوراً رائداً فى إدارة مركز التدريب على الطباعة التابع لمصلحة الكفاية الإنتاجية حينما تحولت تبعيته إلى الهيئة العامة لشئون

المطابع الأميرية فى الفترة من ١٩٧٦م حتى ١٩٧١م ، فقد شهد التدريب العملى به تطوراً ملحوظاً خلال تلك الفترة ، وأصبح تدريباً إنتاجياً مما حقق رفع لمستوى التدريب إلى جانب زيادة إنتاج الهيئة .

كما ساهمت الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية من خلال كوادرها الفنية فى إنشاء ركزى التدريب على الطباعة بالإسكندرية فى عام ١٩٦١م ، وفى القاهرة عام ١٩٦٣م [٩٨]. وعلى الرغم من أن وظيفة التعليم والتدريب على الطباعة والنشر ليست من الوظائف الرئيسية لمطبعة الدولة ، إلا أنه يمكن اعتبارها وظيفة ثانوية حديثة تُمارس داخل هذا النوع من المطابع . فقد أنشأ مكتب الطبع الأمريكى (GPO) معهداً للتدريب على أعمال الطبع الفيدرالى والنشر الإلكترونى فى عام ١٩٨٩م باسم Institute for Federal GPO Printing and Electronic Publishing Offers[٩٩]. ومما يساعد الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية على القيام بوظيفة التعليم توافر المناخ المناسب لتلقى واستيعاب فن وصناعة الطباعة ، ومن مظاهر هذا المناخ :

١- توافر العديد من الأقسام والورش الفنية المجهزة .

٢- توافر الكوادر الفنية المتخصصة فى جميع مراحل وعمليات الطباعة .

النتائج

من خلال استعراض نماذج لمطبعة الدولة فى بعض دول العالم وُجد أن هناك أربعة وظائف رئيسية تنوط بها مطبعة الدولة وهى الإنتاج ، الضبط الببليوجرافى ، التوزيع ، النشر التجارى . وقد كشف هذا الاستعراض عن الاتجاهات التقليدية والحديثة التى تمارسها مطبعة الدولة فى أدائها لهذه الوظائف . وفى ضوء ذلك تم تقييم الوظائف التى تتولاها الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، وقد استطاعت الباحثة الخروج بالمؤشرات التالية :

١- تنشر الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ما يقرب من ٧٣% من المطبوعات الحكومية فى مصر ، مما يؤكد على تقلد الهيئة لدور الطابع الحكومى . غير أن حجم برنامج النشر الحكومى التى تمارسه الهيئة لا يتعدى ٨.% من حجم أعمالها ، حيث يتركز نشاطها فى إنجاز الأعمال التجارية التى تدر دخلاً كبيراً يصل إلى ٩٩% من حجم أعمال الهيئة .

٢- تقتصر الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية فى إنتاج المطبوعات الحكومية على الشكل المطبوع وتنأى عن الشروع فى إنتاج الوسائط الحديثة مثل أو الأقراص المدمجة أو قواعد البيانات المتاحة على الانترنت.

٣- هناك قصور شديد فى أداء مهام الضبط الببليوجرافى لما يصدر عن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية من مطبوعات ، فليس هناك سوى محاولات محدودة لإصدار قوائم المطبوعات وإعداد كشافات دورية بالمواد الصادرة عن الدولة وأجهزتها . إلا أن هذه الأدوات تعانى من القصور الشديد فى توزيعها والتعريف بها من أجل الاستفادة منها .

٤- تواجه الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية نقصاً واضحاً فى منافذ التوزيع التى يمكن من خلالها تصريف إنتاج الهيئة من المطبوعات ، مع عدم التعريف بمكتبة الهيئة التى يمكن من خلالها الإتاحة المجانية للمطبوعات الحكومية الصادرة عن الهيئة مما يجعل هذه المطبوعات بمعزل عن مجتمع المستفيدين المحتملين.

٥- تمتلك الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية من المقومات المادية والبشرية ما يجعلها مؤسسة تعليمية لها دور رائد فى التعليم والتدريب على الطباعة .

٦- يلزم الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية مزيداً من الوعى بدورها كطابع حكومى مهمته الأساسية إنتاج المطبوعات الحكومية والتعريف بها وتوزيعها بالمستوى الذى يتحقق معه أفضل إتاحة ممكنة .

التوصيات :

١- ضرورة استغلال مكتبة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية كنواة لمكتبة إيداع للمطبوعات الحكومية المصرية . حيث يمكن استصدار تشريع يُلزم الهيئات الحكومية المحلية والإقليمية داخل جمهورية مصر العربية بإيداع عدد معين من نسخ المطبوعات التى تصدر عنهم فى هذه المكتبة . على أن تُزود المكتبة بهيئة من العاملين المدربين فى مجال المكتبات والمعلومات الذين يمكن لهم القيام بالمهام التالية :

أ- الإعداد الفنى للمطبوعات الحكومية .

ب- تقديم الخدمات المكتبية المختلفة للباحثين .

ج- إصدار ببليوجرافية قومية تحصر المطبوعات الحكومية المصرية .

٢- ضرورة استغلال الميزانية الضخمة للهيئة فى المجالات التالية:

أ- توسيع برنامج نشر المطبوعات الحكومية بالهيئة كماً ونوعاً .

ب - التوسع فى إنشاء منافذ جديدة لتسويق مطبوعات الهيئة .

٣- ضرورة الاستعانة بخبراء فى التسويق وخاصةً تسويق المطبوعات لإعداد دراسات السوق اللازمة لضمان التسويق الجيد والفعال لمطبوعات الهيئة .

الحواشـــــى

1-Dalton , Phyllis I . "Government and Foundation Publishing" .- Library Trends . V.7,No.4(1958)p.212.

2- " CLA Brief . Distribution Of Federal Government Publications" .- Canadian library journal . V.33,No.4(Aug1976)p.325.

3- NOTTP.A "The Distribution Of Australian Government Publications" .- Australian Academic And Research Libraries ..V.I, No.4 (Des. 1970) P.140 .

4-"Definition Of Official Publication For International Use (Proposed) 22 Aug" .- IFLA Official Publications Section Newsletter . No. 11 Feb. 1983) PP . 3-5 .(

٥- النمر عبد الفضيل سليم . "الضبط الببليوجرافي للمطبوعات الحكومية فى السودان منذ ١٨٩٩ - ١٩٧٧ م". إشراف سعد محمد الهجرسى .- جامعة القاهرة : كلية الاداب ١٩٨٣ . رسالة ماجستير ، ص ٥٢.

6-Hasselberg , P.P ."The Paper Tiger Production And Distribution of Government Publication In New Zealand".- Libraries After 1984 Proceeding Of Laa/Nzla Conference , Brisbane (1984)

7-CLA Brief .Op,.Cit., P.326

٨- نبيلة خليفة جمعة . المطبوعات الحكومية بالمكتبات : دراسة نظرية وتطبيقية مع بعض التجارب فى البلدان العربية.- ط١.- القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ،١٩٩٨. ص٢٤.

9-Dalton, Phyllis I. OP.,CIT., P.121.

١٠- نبيلة خليفة جمعة . نفس المصدر السابق . ص٢٥.

١١- شعبان عبد العزيز خليفة . الرسائل الجامعية و المطبوعات الحكومية.- القاهرة : العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٧٩ . ص٤٩ .

12-Purser , Pleasance ."Production, Distribution And Bibliographical Control Of New Zealand Government PublicationS " .- New Ze- aland Libraries.-

V.45,No.12(DEC.1988)P.287.

13-Loc . Cit.

14-Relyea, Harold C. "Public Printing Reform : The Wendell H. Ford Government Publications Reform Act Proposal" Journal Of Academic Librarianship .- V.24, No.6 (Nov.1998)P.474.

15-"Government Publishers " . http://search . yahoo.com/ search? p= government + publishers&y-y&e-180714&f-0%

١٦- دار الكتب و الوثائق القومية . ادارة البيليوجرافيا . نشرة الابداع .- القاهرة: دار الكتب،١٩٧٠-١٩٩٨.

17-Richardson, john V."New Challenges : An Interview With U.S.Superint-Endent of Documents of Wayne P.Kelly ,jr.U.S. Government Printing Office". Government Publications Review. V.19,No.4 (Jul-Aug 1992)p.326

18-Government Publishers. Op.,Cit.

19-About Federal Publications . http://www.fedpubs.com/about.fp.htm

٢٠- نبيلة خليفة جمعة . نفس المصدر السابق . ص ٨٤ .

21-Hennessy , Frank . "Printing And Pirates: The Genesis Of U.S. Government Printing Office".- Government Publications Review.V.14, No.1(1987)P.108.

22-Sherman, A.M. "Statutory Reform Of The U. S. Government Printing Office : A view From The GPO".- Journal Of Government Information .V.23,No.3(May/Jun1996)P.265.

23-Dalton,Phyllis I. Op.cit.,p.114

24-Kennicell, Ralph E. "The U.S. Government Printing Office :Marketing and Publishing".- Journal of American Society for Information Science .V.10,No.1(Jan 1987)p.68.

25-Larson, Arthur D."The Pricing Of Documents by The Government Office : Survival Response By Agency In Crisis" .- Government Publications Review .V.4,No.4(1977).

26-Sherman, A.M. Op.,Cit.,P.265.

27-Relyea, Harold C. Op.,Cit.,P.470

28-Carriborg, Ken. "Arecent History Of The Pricing Of Government . Publications ".- Law Library Journal .V.77,No.2(1984-85)P.224.

29-The New Encyclopedia Britanica .-15.Ed .- Chicago: Encyclopedia Britanica Inc.,1977. V.26,P.429.

30-"About Hmso" . http://hmso.gov.uk/about.htm.

٣١- شعبان عبد العزيز خليفة . الكتاب الدولي : دراسة مقارنة في حركة النشر الحديث ط١.- القاهرة:المكتبة الأكاديمية ،١٩٩٣. ص ٤٨.

٣٢- نبيلة خليفة جمعة . نفس المصدر السابق . ص٩٠

33-"About Hmso" .Op.,Cit.

34-Purser, Pleaaasance."Production,Distribuution And Bibliographical ontrol Of New Zealand Publications".-New Zealand Libraries. V.45 ,No.12(Dec1988).P.286.

35-Hasselberg , P.P. Op.,Cit.,P.528.

36-Harrington, Michael."The Paper Tiger: Production and Distribution Of Government Publications In Australia".-Libraries : After 1984 Proceedings Of The Laa/Nzla Conference, Brisbane(1985).

37-NOTTP, A. OP.,CIT.,P.141.

38-Larson, Arthur D. Op.,Cit.,P.308.

39-"About Hmso". Op.,Cit.

40-"CIA Brief". Op.,Cit.,P.329.

٤١- نبيلة خليفة جمعة. نفس المصدر السابق . ص ٨٩.

42-Sherman, A.M. Op.,Cit.,P.266.

43-Hasselberg , P.P. Op.,Cit,P.532.

44-Relyea, Harold C. OP.,Cit.,P.471.

٤٥- زين عبد الهادى . "النشر الالكترونى : التجارب العالمية مع التركيز على إعداد النص الالكترونى" ٠- الاتجاهات الحديثة فى المكتبات . مج ٢٦، ع ١٢(١٩٩٦) ص ص٤٢،٤٣.

46-Sherman, A.M. Op.,Cit.,P.467-474.

47-"About Hmso" .Op.,Cit.

48-Sprehe, J.T."U.S. Government Printing Office ,No More".- Journal of Government Information .V.23, No.3(May/Jun1996)P.282.

٤٩- نبيلة خليفة جمعة. نفس المصدر السابق . ص ٨٤،٨٥ .

٥٠- نفس المصدر السابق . ص ص٨٥-٨٧.

51-Hasselberg , P.P. Op.,Cit.,PP.527,528.

52-Ibid.,P.532.

53-Nottp, A. Op.,Cit.,P.142.

54-Harrington, Michael .Op.,Cit.,P.518.

55-"GPO Fact Sheet : The Government Printing Office (Gpo) Keeping American Informed ". http://www.access.gpo/public-off airs/5-99 facts:html.

56-Kennicell, Ralph E . Op.,Cit.,P.69.

57-Richardson, john V. Op.,Cit.,P.327.

58-Purser, Pleasance .Op.,Cit.,P.287.

٥٩-نبيلة خليفة جمعة. نفس المصدر السابق . ص ٨٣

60-Nottp, a . Op.,cit.,p.143.

61-"Public Printer Names Five To Depository Library Council To Reduce Costs ,Improve Quality" Http://www.access.gpo.gov/public-affairs/news/98news11.html

62-GPO fact sheet . Op.,Cit.

63-Dalton, Phyllis I. Op.,Cit.,P.123.

64-Richardson, John V. Op.,Cit.,P.328.

٦٥- نبيلة خليفة جمعة. نفس المصدر السابق . ص٨٢ .

66-Hasselberg , P.P. Op.,Cit,P.527.

67-Purser, Pleaaasance . Op.,Cit.,P.287.

68-Harrington, Michael.Op.,Cit.,P.518.

69-"GPO Fact Sheet ". Op.,Cit.

70-Hasselberg , P.P.Op.,Cit,P.523.

٧١- السيد عبده ناجى . الإدارة العامة .- ط٢.- القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٩. ص ٢٢٦.

٧٢- نبيلة خليفة جمعة. نفس المصدر السابق . ص ٩٤.

73-Richardson, John V: Op.,Cit.,P.325.

٧٤- على رشوان . تخطيط ومراقبة الإنتاج فى صناعة الطباعة .- القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٧٢. ص ص ١٣٨،١٣٧.

٧٥- نفس المصدر السابق . ص ٤٣.

٧٦- نفس المصدر السابق . ص ص ١٤٣-١٥٣.

٧٧- نفس المصدر السابق . ص ١٦٣.

٧٨- وزارة المالية . كتاب دورى رقم ١١٤ لسنة ١٩٩٤.

٧٩- هيئة مديرى حسابات الحكومة . اللائحة المالية للموازنة والحسابات.- القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ،١٩٩٥. ص ٢١٢.

٨٠- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. إدارة البيع . تقارير سنوية مجمعة عن إيرادات المطبوعات

الموحدة من ٩٥/٩٦- ٩٨/٩٩.

٨١- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . قسم المواصفات الفنية . سجلات أذونات التشغيل من ٩٥/٩٦: ٩٨/٩٩.

٨٢- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . إدارة الإحصاء والمعلومات : التقارير السنوية من ٩٥/٩٦: ٩٨/٩٩.

٨٣- دار الكتب والوثائق القومية . نفس المصدر السابق .

٨٤- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . إدارة الإحصاء والمعلومات . نفس المصدر السابق .

(*) تم استقاء هذه النسبة من الدراسة العددية والنوعية التى أجرتها الباحثة على مطبوعات الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

٨٥- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . إدارة الإحصاء والمعلومات . نفس المصدر السابق .

٨٦- أبو الفتوح رضوان . تاريخ مطبعة بولاق . مصدر سابق . ص ٢٢٦.

٨٧- محمد محمد المصرى ." تطور نشر كتب التراث العربى المحققة فى مصر".- مجلة المكتبات والمعلومات العربية . س ٩ ، ع ٤(أكتوبر ١٩٨٩). ص ص ٧١،٧٢.

٨٨-الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . قسم المواصفات الفنية . نفس المصدر السابق .

89-Golding, Peter ."The International Media And Political Economy. Of Publishing ".- Library Trends.V.26,No.4(1978)P.459.

٩٠- مقابلة شفهية مع رئيس قطاع الإنتاج بالهيئة.

91-"Investment Law" .http.dbc.com.eg//default.asp.

٩٢- مقابلة شفهية مع أخصائى القاعدة التشريعية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء .

٩٣- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . تاريخ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية والوقائع المصرية . مصدر سابق . ص ص ١٥٥- ١٧٦.

٩٤- مقابلة شفهية مع الرئيس السابق لقسم التدريب.

٩٥- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . نفس المصدر السابق . ص١٧٠.

٩٦- مقابلة شفهية مع وكيل المدرسة الثانوية الصناعية بالهيئة .

٩٧- مقابلة شفهية مع الرئيس السابق لقسم التدريب.

٩٨- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . نفس المصدر السابق . ص ص ١٥١،١٥٢.

99-"GPO Institute For Fedral Printing and Publishing offers". .http://www.access.gpo//public-affairs/news/98news4.htm.